الحدث

لا يزال اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة يسيطر على الساحة الإيرانية، ومع توعد كبار المسؤولين برد حازم على العملية، كان البرلمان يتجه، أمس الثلاثاء، لإقرار خطوات لزيادة تخصيب اليورانيوم، في خطوة لاقت اعتراضات من الحكومة التي يبدو أنها تحاول إعطاء فرصة للتفاوض

اغتيال فخري زادة

خلافات إيرانية على التصعيد النووي

طهران ـ **العربي الجديد**

على وقع خلافات إيرانية داخلية حول إدارة المرحلة الراهنة، في ظل التطورات المتسارعة داخلياً ودولياً، كان مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، يصادق، أمس الثلاثاء، على مشروع قانون يعيد البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة، وهو تطور لم يخرج أيضاً عن دائرة الانقسامات، مع معارضة الحكومة لسير البرلمان في هذا الاتجاه.

وأحدثت التطورات المتلاحقة انقسامات داخل إيران، في مواجهة السياسات الأميركية والموقف من الاتفاق النووي، والرد على العقوبات الأميركية. لتأتي عملية اغتيال العالم النووي البارز محسن فخري زادة، يوم الجمعة الماضي، بالقرب من العاصمة طهران، لتزيد من هذه الخلافات. وإضافة إلى اغتيال فخري زادة، الذي وجهت طهران اتهامات رسمية للاحتلال الإسرائيلي بالوقوف وراءه، وإقحامها كلاً من الولايات المتحدة والسعودية ومجاهدي خلق بالحادث، برز تطور آخر ساهم في تزايد الخلافات الإيرانية، وهو فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وفي حماة هذا الانقسام، كان البرلمان يقر، أمس، مشروعاً بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية، المفروضة على إيران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في 8 مايو/ أيار 2018، مصادقاً على مجموعة قرارات لافتة. وأقر النواب في جلسة للبرلمان، أمس، الخطوط العريضة للمشروع، بموافقة 251 نائباً من 290 هو عدد النواب الإيرانيين، وسط معارضة الحكومة الإيرانية. وبموجب البنود التي أقرها البرلمان، فقد ألزم الحكومة الإيرانية بـ«إنتاج 120 كيلوغراماً من اليورانيوم على الأقل بنسبة تخصيب 20 في المائة»، في منشأة فوردو، وذلك بعد شهرين من إقرار القانون، وفق البند الأول. علماً أن إيران وقبل التوصل إلى الاتفاق النووي كانت تنتج اليورانيوم بنسبة تخصيب 20 في المائة، لكنها تعهدت بموجب الاتفاق بتخفيضها إلى 3,67 في المائة، قبل أن تقرر رفع النسبة إلى 4,5 في المائة خلال العام الماضي، في إطار الخطوة الثانية من الخطوات الخمس التي قلصت بموجبها تعهداتها النووية. فضلاً عن أن البرلمانيين الزموا الحكومة أيضاً بإقرار البند الثاني من المشروع بـ«إنتاج 500 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب شهرياً». ولم يكتف البرلمان الإيراني المحافظ بهذه النسبة، إذ طالب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أيضاً بـ«رفع الحاجات السلمية لصناعات البلاد لليورانيوم بنسبة تخصيب أعلى من 20 في المائة بشكل كامل».

كما وافق بموجب البند الثالث من المشروع على تركيب ألف جهاز جديد للطرد المركزي في منشأة نطنز، وسط إيران، والقيام بعمليات التخصيب وضخ الغاز إلى هذه الأجهزة، خلال ثلاثة أشهر بعد إقرار القانون، علاوة على إلزام الحكومة بـ«تدشين مصنع إنتاج اليورانيوم المعدني في أصفهان في غضون 5 أشهر من إقرار القانون».

وخلال الجلسة، رد بعض المشرعين هتافات «الموت لأميركا» و«الموت لإسرائيل» بعدما وافق أعضاء البرلمان على مشروع القانون، الذي كان البرلمان قد وافق قبل إجراء الانتخابات الأميركية بيوم واحد، على وضعه ضمن جدول الأعمال مناقشة لاحقاً، لكن اغتيال فخري زادة دفعه إلى تقديم الموعد وإعطائه الأولوية. فقد صوّت البرلمان، الأحد، على تقديم موعد مناقشة المشروع الهادف لـ«إحياء الصناعة النووية الإيرانية» حسب رؤيته، من خلال اتخاذ إجراءات نووية من شأنها أن تلغي التعهدات الإيرانية المنصوص عليها في الاتفاق النووي المبرم بين طهران والمجموعة الدولية عام 2015، ليعيد ذلك البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة ما قبل التوصل إلى هذا الاتفاق. ويتجاوز المشروع الخطوات الخمس التي اتخذتها طهران لوقف تعهدات نووية، خلال العامين الماضيين، ردّاً على الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي وما تبعه من عقوبات أميركية «تاريخية» و«مماطلات» الأطراف الأوروبية في تنفيذ «تعهداتها الـ11» لتمكين إيران من جني ثمار الاتفاق النووي الاقتصادية.

للحديث تتمة...

الجزائر... أين الرئيس؟

عثمان لحياني

السيناريو الذي لم يتصوره الجزائريون مطلقاً، هو أن يعودوا عشية نهاية العام الأول من حكم الرئيس عبد المجيد تبون، إلى السؤال نفسه الذي كان يُطرح خلال السنوات السبع الأخيرة من حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، أين الرئيس؟ كان هذا السؤال هو أبرز عنوان غذى الغضب الشعبي تدريجياً في الشارع الجزائري منذ عام 2013، وأحد العوامل التي دفعت الجزائريين إلى الخروج في تظاهرات الحراك الشعبي في فبراير/شباط 2019. لفترة طويلة كان غياب الرئيس وصحته، علة للبلاد، ومغمساً يؤلم الجزائريين، تحوّل لاحقاً إلى حالة شعور بالإهانة من استمرار رئيس مريض ومغيّب في حكم بلد كان ينهار وتأكله المافيا.

قضى هذا السؤال على طموحات بوتفليقة في ولاية رئاسية خامسة تماماً، وأخرجه من نافذة ضيقة جداً. السؤال نفسه الآن يصدد وضع كامل المسار السياسي الذي فرضته السلطة على الجزائريين، منذ إنشاء هيئة الحوار في أغسطس/آب 2019، إلى انتخابات ديسمبر/كانون الأول من السنة نفسها، على محك عصيب واختبار «قَدَري»، تأكلت معه مخرجات هذا المسار المعطوب سياسياً وشعبياً، بما فيها الدستور الجديد، بسبب غياب تبون منذ 13 أكتوبر/تشرين الأول عن المشهد.

مهما يكن، ومهما كان الوضع الذي سيعود فيه تبون، فقد انتهت مرحلته سياسياً، ومعه المسار ومفرداته، إذ تُظهر الكثير من المعطيات أن العصب المركزي للسلطة يفكر جدياً في مرحلة ما بعد تبون، على الأقل في المدى المتوسط. وهناك نقطة واحدة يُراد للرئيس إنجازها سريعاً، وهي منح البلاد مؤسسة برلمانية ومؤسسات حكم محلي جديدة عبر انتخابات مرتقبة، يعتقد صانع القرار في الجزائر أن الظروف المقبلة قد تفرض حالة حوار سياسي، ومن الأفضل أن يتم تحت قبة مؤسسة دستورية لها الحجة التمثيلية أيضاً.

لا يريد الجزائريون أن تتحوّل المعركة المستمرة مع السلطة من سؤال «أين الديمقراطية» إلى «أين الرئيس»، هذا سقف منخفض جداً، بعد حراك شعبي سلمي، الرئيس في حالة نقاهة وهذا حقه، لكن البلد مريض لم يُعالج بعد، ويحتاج إلى التطبب من أمراضه السياسية.

لسبب ما ونتيجة إكراهات وآثار نفسية خلّفتها الأزمة الأمنية، سلّم الجزائريون لفترة من الزمن للقدر، لعله يسهم في صنع نهاية سريعة لنظام بوتفليقة، وحين أبطأ القدر قرروا امتلاك زمام المبادرة. هذه المرة لن يمنح الجزائريون للقدر نصف فرصة، لأنه لا أحد في الجزائر لديه الاستعداد لانتظار خروج «المهدي من السراب».

يسيطر اغتيال فخري زادة على الساحة الإيرانية (عصا كيازاي/فرانس برس)

فرصة للتفاوض

قال رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إن قرار البرلمان أمس وضع حدا لنهج تنفيذ التعهدات النووية من جانب واحد. وأضاف خلال جلسة المجلس: «ضمنا على مدى سنوات بتنفيذ التعهدات المنصوصة في الاتفاق النووي من جانب واحد، دون أن يلتزم الأوروبيون بأي من تعهداتهم». ووجه خطابه للغرب قائلا: «سنواصل المضي على هذا النهج طالما لم ينفذ هؤلاء التزاماتهم، لكن إذا ما قاموا بتنفيذ تعهداتهم، ستكون هناك فرصة للتفاوض».

يقر المشروع إنتاج يورانيوم بنسبة تخصيب 20 في المائة

الحكومة: إلغاء البروتوكول الإضافي ليس اختصاص البرلمان

واعتبر الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب وفق استراتيجية «الضغوط القصوى» ضد إيران. وجاء قرار البرلمان أمس، وسط ارتفاع حدة الخلافات بين الحكومة الإيرانية والمحافظين، فمنذ اللحظات الأولى لاغتيال فخري زادة، واجهت حكومة الرئيس حسن روحاني اتهامات من البرلمانيين ووسائل الإعلام عن أمله في «أن يولي النواب اهتماماً بآراء الخارجية الإيرانية».

غير أنه يبقى من المستبعد في الوقت الراهن تنفيذ الخطوات النووية الجديدة الهادفة على ما يبدو إلى ممارسة الضغط على الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، قبل استلامه السلطة، ومعرفة ما إذا كان سيتبع مساراً آخر يختلف عن ذلك الذي اتخذه الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب وفق استراتيجية «الضغوط القصوى» ضد إيران. وجاء قرار البرلمان أمس، وسط ارتفاع حدة الخلافات بين الحكومة الإيرانية والمحافظين، فمنذ اللحظات الأولى لاغتيال فخري زادة، واجهت حكومة الرئيس حسن روحاني اتهامات من البرلمانيين ووسائل الإعلام والإعلاميين البرلمانيين بأن هذه الاغتيالات هي نتيجة التفاوض مع الغرب والاتفاق النووي المبرم مع المجموعة الدولية عام 2015. ووصلت هذه الاتهامات إلى حد اتهام الحكومة بأنها هي التي قدّمت اسم فخري زادة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما أدى إلى التعرف إليه ومن ثم اغتياله. لكن الحكومة نفت ذلك، وقال وزير خارجيتها محمد جواد ظريف، الإثنين، إن «الموساد» والولايات المتحدة هما اللذان قدّما الاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2005، مشيراً إلى أنه بعد ذلك وضع مجلس الأمن الدولي اسم فخري زادة على قائمة العقوبات في القرار 1747 الصادر في 24 مارس/ آذار 2007. علماً أنه في ذلك الوقت كانت الحكومة الإيرانية محافظة، برئاسة محمود أحمدي نجاد.

وفي الوقت ذاته، وفيما تعتبر الحكومة الإيرانية أن فوز بايدن «فرصة» لرفع العقوبات والعودة إلى التفاوض مع واشنطن لخفض التوترات وإلغاء العقوبات على البلاد، إلا أن هذا التوجه يلقى معارضة قوية وانتقادات من المحافظين الإيرانيين، الذين يعتبرون أن إرسال هذه الإشارات إلى الإدارة الأميركية الجديدة ليس لصالح البلاد، محمّلين إياها مسؤولية الأزمة الاقتصادية و«تجرؤ الأعداء» على استئناف الاغتيالات. غير أن مقربين من حكومة روحاني يرون أن الضغوط التي تتعرض لها وكذلك الوقوف بالمرصاد ضد أي توجه لها نحو التفاوض مع بايدن خلال الأشهر السبعة المتبقية من ولاية روحاني، لها دوافع انتخابية مرتبطة بالانتخابات الرئاسية المقبلة في إيران المقررة في يونيو/ حزيران المقبل، وذلك بعدما سيطر المحافظون على البرلمان الحالي بالكامل خلال الانتخابات التي أجريت في فبراير/ شباط الماضي، بعد إقصاء الإصلاحيين، الذين رُفضت أهلية معظم مرشحيهم لخوض غمار السباق.

كما أن هناك خلافات في الوقت الراهن حول الخطوات التي يمكن اتخاذها للرد على اغتيال فخري زادة، وسط تهديد القادة العسكريين والسياسيين بأن «الرد حتمي وحازم»، لكن «في الوقت المناسب». وثمة قناعة لدى صنّاع القرار الإيراني بأن الاحتلال الإسرائيلي والسعودية يحاولان جرّ طهران إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة في الفترة المتبقية من ولاية ترامب، فضلاً عن أن مراقبين يرون أن ترامب أيضاً يبدو متحمساً لمثل هذا الخيار لتفخيخ مسار بايدن تجاه إيران وعرقلة توجهاته للعودة إلى التفاوض معها.

غير أن البرلمان الإيراني المحافظ يرى أن ثمة ضعفاً تبديه الحكومة في اتخاذ القرارات اللازمة المتاحة للرد على اغتيال فخري زادة، فقد هاجمها، يوم الأحد، في بيان النعي، معرباً عن الأسف لـ«عدم الرد المتوازن» على الاغتيالات السابقة ضد العلماء النوويين، ومتهماً الحكومة بالسعي لاتّباع مسار التفاوض مع «أسياد المجرمين»، مع الدعوة إلى «إحياء الصناعة النووية» و«وقف العمل بالبروتوكول الإضافي»، الذي بموجبه تعهدت إيران بتنفيذ «صارم» و«غير مسبوق» لمنشآتها النووية وفق الاتفاق النووي.

دعوة سعودية لعدم التصعيد

قال المندوب السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي إن الرياض «لا تؤيد سياسة الاغتيالات على الإطلاق»، تعليقاً على اغتيال محسن فخري زادة. ودعا في حديث لقناة «روسيا اليوم»، إيران لعدم التصعيد، مشيرا الى ان «ردود الفعل العفوية والعاطفية لا تؤدي لنتائج إيجابية». وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، قال امس ان «دولة جارة واحدة لم تتخذ موقفا بشأن اغتيال فخري زادة»، في إشارة إلى السعودية.

شرق غرب

«حماس»: إصابة السنوار بكورونا

أعلنت حركة «حماس»، أمس الثلاثاء، أن قائدها في قطاع غزة يحيى السنوار (الصورة) أصيب بفيروس كورونا، مشيرة إلى أنه يتمتع «بصحة جيدة ويمارس عمله كالمعتاد ضمن إجراءات السلامة والعزل الطبي». وسبق أن أعلنت الحركة في الأشهر الماضية إصابة وتعافي عدد من قياديها في الداخل والخارج بعد إصابتهم بفيروس كورونا. مع العلم أنه سُجّل في غزة نحو 21461 إصابة، توفي منهم 111 شخصاً.

(العربي الجديد)

الكنيست يباشر مناقشة الانتخابات المبكرة

من المقرر أن يجري الكنيست الإسرائيلي، اليوم الأربعاء، قراءة أولى على مشروع قانون ستقدمه المعارضة، يهدف إلى حل البرلمان وإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، في ظل احتدام الخلاف بين قطبي الائتلاف الحاكم، الليكود و«كاحول لفان». وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن الليكود سيصوّت ضد مشروع القانون، ذكر موقع «ولا» أمس الثلاثاء، أن وزير الأمن بيني غانتس، وهو رئيس الوزراء البديل وزعيم حزب «كاحول لفان»، الشريك الرئيس لليكود في الائتلاف، يتجه لدعم مشروع حل الكنيست.

(العربي الجديد)

ألمانيا: 4 قتلى في حادثة دهس

أعلنت الشرطة الألمانية، أمس الثلاثاء، أن سيارة اقتحمت طريقاً للمشاة في منطقة، جنوبي غرب البلاد، موقعة 4 قتلى ونحو 15 جريحاً، قبل أن يتم توقيف السائق، وهو الماني الجنسية، ويبلغ الـ51 من العمر. ولا تزال الشرطة غير قادرة على تحديد ما إذا كان الأمر حادثاً أو هجوماً ولا خلفياته. وأضافت على حسابها على تويتر: «اعتقلنا شخصاً وحجزنا سيارة»، مضيفة أن «ملابسات الحادث لا تزال غير واضحة».

(فرانس برس)

لبنان: خطة دولية لإعادة إعمار مرفأ بيروت

رحّب الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الثلاثاء، بخطة عمل دولية لإعادة إعمار ما تضرر بعد انفجار مرفأ بيروت، ومساعدة المتضررين، وتتضمن إنشاء صندوق مالي لهذا الغرض. وكشف بيان للرئاسة اللبنانية أن مسؤولين دوليين أطلعوا عون على خطة عمل لإعادة إعمار الأضرار الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الماضي، والتي تأتي تحت عنوان «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار للبنان». وأعدّ الخطة كل من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وبلغت كلفتها 2,5 مليار دولار.

(الأناضول)

لقاء عسكري أميركي ـ قطري

بحث وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية (الصورة)، أمس الثلاثاء، مع قائد القوات البحرية في القيادة المركزية الأميركية بالشرق الأوسط صامويل بابارو، التعاون العسكري بين البلدين. جاء ذلك خلال لقاء العطية بالمسؤول العسكري الأميركي الذي يزور الدوحة حالياً في زيارة غير معلنة المدة.

(قنا، الأناضول)

رصد

الأجواء السعودية مفتوحة للرحلات الإسرائيلية

صالح النعامي

مرت طائرة إسرائيلية تجارية للمرة الأولى في الأجواء السعودية بعد انطلاقها مباشرة من مطار بن غوريون إلى دبي، أمس، بالتزامن مع وصول وفد حكومي بحريني إلى مطار بن غوريون. في هذا الوقت، أبقت حركة «حماس» على خطوط مسار المصالحة الوطنية الفلسطينية، مشيرة إلى أن عودة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عطلت هذا المسار لكنها لم تفشله بالكامل، فيما طالبت فصائل فلسطينية بوقف هذا التعاون. وقامت طائرة تابعة لشركة «يسرائيل»، تنقل 180 راكباً، أمس الثلاثاء، بأول رحلة جوية مباشرة من مطار بن غوريون إلى دبي عبر الأجواء السعودية. وتوقعت الإذاعة الإسرائيلية أن يصل في غضون الشهر الحالي 50 ألف إسرائيلي إلى الإمارات. يُشار إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طلبت من الإسرائيليين الموجودين في الإمارات توخي الحذر، خشية تعرضهم لعمليات انتقام إيرانية رداً على اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة. وحلقت الطائرة الإسرائيلية في الأجواء السعودية بعدما تمكنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمس الأول، من إقناع الرياض بعدم التراجع عن تعهدها السابق بالسماح للطيران الإسرائيلي المتجه إلى الخليج بالتحليق في الأجواء السعودية.

وأعلن مسؤول رفيع المستوى في إدارة ترامب، لوكالة «رويترز»، أمس الأول، أن السعودية وافقت على السماح للطائرات التجارية الإسرائيلية بعبور أجوائها في طريقها إلى الإمارات، وذلك بعد محادثات بين مسؤولين سعوديين ومستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر. وقال «تمكنا من تسوية المسألة». وتم الاتفاق قبل ساعات فقط من انطلاق أول رحلة إسرائيلية إلى الإمارات، حيث كانت رحلة «يسرائيل» مهددة بخطر الإلغاء في حال عدم وجود اتفاق لعبور الأجواء. وقال المسؤول «من شأن ذلك أن يكون حلاً لأي قضية تواجه شركات الطيران الإسرائيلية لنقل الركاب من إسرائيل إلى الإمارات والبحرين، ذهاباً وإياباً».

وبالتزامن مع الرحلة، بدأ وفد بحريني، برئاسة وزير التجارة والصناعة زياد بن رشيد، زيارة رسمية لإسرائيل. واستقبل الوفد البحريني، الذي يضم عدداً من رجال الأعمال، في مطار بن غوريون وزراء الاقتصاد الإسرائيلي عمير بيرتس، والتعاون الإقليمي أوفير أوكينوس والسياحة أوريت فركش. وذكرت إذاعة «كان» أن الوفد، الذي سيمكث في إسرائيل ثلاثة أيام، سيلتقي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية غابي إشكنازي بالإضافة إلى بيرتس وفركش.

وأعلن القيادي في «حماس» خليل الحية، خلال لقاء عقدته الحركة في غزة تحت عنوان «تطورات المشهد الوطني»، أن عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عطّلت مسار المصالحة الوطنية، لكنّها لم تفشلها بشكل كامل. وكانت السلطة قد أعلنت، في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عودة العلاقات الأمنية والمدنية مع إسرائيل كما كانت، بعد عدة أشهر من قطعها.

وأضاف الحية، بحسب وكالة «الأناضول»، أن «قرار الحركة الاستراتيجي يؤكد على ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية، على قاعدة الشراكة والعمل الوطني مع الكل الفلسطيني، لإطلاق أكبر عمل وطني موحّد». وأشار إلى أن «حماس» قدمت لـ«فتح» خلال لقاء القاهرة، عدة خيارات لإنجاز المصالحة. وأوضح «ما عرضناه على فتح هو التزامن في انتخابات المجلس الوطني والتشريعي، والرئاسة، أو أن نذهب للانتخابات وأن تتعهد حماس بألا تعطل الانتخابات، وأن تشارك فيها بطريقتها الخاصة، إما عبر قوائم منفردة أو مع الكل الوطني». وطالب «فتح» «بإعادة النظر في عرض حركة حماس، والرد عليه».

بدوره، دعا القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش السلطة الفلسطينية إلى «التراجع عن قرار عودة العلاقات مع العدو». وقال إن «الوحدة والشراكة الوطنية تبدأ من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية قرار وطني، لضمان مشاركة الجميع في القرار ومواجهة العدو». من جانبه، اعتبر القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر أن عودة العلاقات بين السلطة وإسرائيل، بمثابة «الضربة الكبيرة لجهود المصالحة وحالة الإجماع الوطني الرافض للتسوية». وقال «نؤكد التمسك بالوحدة باعتبارها خياراً استراتيجياً لا بديل عنه، ونشدد على تنفيذ مخرجات جولات المصالحة واجتماع الأمناء العامين للفصائل». وطالب «بإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، وعلى رأسها منظمة التحرير، على أسس تضمن شمولية وعدالة التمثيل الفلسطيني في كل مكان، ما يتطلب إجراء انتخابات شاملة ومتزامنة».

ورفض مسؤول حركة المبادرة الوطنية بغزة عائد ياغي «عودة العلاقات بين السلطة وإسرائيل»، مطالباً السلطة «بالتراجع عن هذا المسار، وترك الرهان على التسوية مع إسرائيل أو على الإدارة الأميركية الجديدة». من جهة ثانية، حذّرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في «بيان سياسي»، أمس الثلاثاء، من أن «اليمين الحاكم في إسرائيل يسابق الزمن في تنفيذ مشاريعه ومخططاته الاستعمارية على حساب الفلسطينيين وحقوقهم». وأضافت: «يبذل اليمين الإسرائيلي ولحلفاؤه من المستوطنين كل جهد مستطاع لاستغلال الفترة المتبقية على وجود ترامب في البيت الأبيض لتحقيق هذا الغرض». وأشارت إلى «توسيع وتعميق الاستيطان بما في ذلك إقامة بؤر استيطانية جديدة وعمليات هدم وإخطارات بالهدم لعشرات المنشآت والمنازل في الضفة الغربية المحتلة».

الحية: قرار الحركة يؤكد على ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية

تقرير

ليبيا: تفاؤل بحسم آليات اختيار السلطة التنفيذية

طنجة ـ **عادل نجدي**

تواصلت الاجتماعات الليبية أمس الثلاثاء على أكثر من صعيد، بهدف تعزيز حظوظ الحل السياسي الذي ارتفعت أسهمه في الفترة الأخيرة. وفيما استأنف وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبي، ظهر أمس، أشغال اليوم الثاني من الاجتماع التنسيقي المنعقد بمدينة طنجة المغربية، للتباحث في آليات اختيار السلطة التنفيذية والمناصب السيادية، عقدت، أمس كذلك، الجولة الرابعة للملتقى الحوار السياسي الليبي، لمناقشة المقترحات المقدمة بشأن اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي.

وكشف عضو المجلس الأعلى للدولة الليبي موسى فرج، أنّ أشغال اليوم الثاني من الاجتماع التنسيقي في طنجة، تنصب على مناقشة آليات اختيار السلطة التنفيذية التي بعثت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أعضاء لجنتي «13+13» المتواجدين بمدينة طنجة، وهي الآليات المقترحة من قبل أعضاء «لجنة 75» المشاركين في الحوار السياسي بتونس. وأشار فرج، في تصريحات صحافية، إلى أن وفدي المجلس في الاجتماع التنسيقي يختارون إحدى الآليات المقترحة في بعضها. من جهته، قال عضو المجلس الأعلى، محمد أبو سنينة، إن عمل المشاركين في الحوار الليبي بطنجة يندرج في إطار الاتفاق السياسي، خصوصاً المادة 15 التي تنص على أن «تعين شاغلي المناصب السيادية السبعة حق أصيل للمجلسين»، معتبراً، في تصريح صحافي، أن «مسارات الحوارات الليبية كلها متوازية وتصب في خانة استقرار الوطن والخروج من الثنائية في الحكومة والمناصب السيادية، وتوحيد المؤسسات لا له من نفع على الدولة الليبية».

بدوره، كشف عضو مجلس النواب الليبي، حمادة العبيدي، أنّ وفدي المجلسين لم يصلا إلى مرحلة طرح الأسماء بشأن المناصب السيادية السبعة المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع في عام 2015 بمدينة الصخيرات المغربية، مشيراً في تصريح إلى أن المفاوضات تسير في اتجاه توحيد الأجسام القيادية السياسية في ليبيا، ومن ثم الاتفاق على الآليات. وأوضح أن «أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى يرغبون في بعث رسائل طمأنة إلى الشارع الليبي، وبرسالة إلى جميع الأجسام السيادية من ضمنها المصرف المركزي ومفادها أننا سنتوحد في جسم واحد في الدولة الليبية وعاصمتها طرابلس».

وتنص المادة 15 من اتفاق الصخيرات في فقرتها الأولى على أن مجلس النواب يقوم بالتشاور مع مجلس الدولة للوصول إلى توافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية: محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام. فيما تؤكد الفقرة الثانية من المادة 15 على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب لتعيين وإعفاء المعينين في المناصب القيادية للوظائف السيادية.

وكان الاجتماع التنسيقي بين مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، قد انطلق ظهر أول من أمس الإثنين بمدينة طنجة، في ظل أجواء مشجعة، بعد تمكن أعضاء مجلس النواب الذين شاركوا الأسبوع الماضي، في الاجتماع التشاوري بالمدينة ذاتها، من تحقيق اختراق في جدار الأزمة من خلال التوافق على خريطة طريق لإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسة التشريعية.

خلال اجتماعات ليبية في المغرب، أكتوبر الماضي (فضل سنا/فرانس برس)

ويعتبر الاجتماع التنسيقي بين وفدي المجلسين مناسبة لنقاش قضايا عدة، من أبرزها الحوار السياسي بتونس الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا، ومحاولة توحيد الموقف من المسارين السياسي والدستوري في البلاد، وكذا ملف المناصب السيادية السبعة المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات، في اتجاه طرح ضمانات أكثر لحصول كل إقليم جغرافي من أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) على حصته من هذه المناصب.

ويراهن الفرقاء الليبيون على الجولة الجديدة، من أجل رفع أسهم الحل السياسي، وتقريب وجهات النظر بالتوازي مع مسار الحوار الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل حل الأزمة التي تقترب من عامها العاشر، وكذا وقف ما اعتبر محاولات لسحب البساط من تحت أقدام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لصالح أجسام أخرى.

وكانت انطلقت، صباح أمس، الجولة الرابعة للملتقى الحوار السياسي الليبي، عبر دائرة فيديو مغلقة، لمناقشة المقترحات المقدمة بشأن اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي. وقال عضو بلجنة الحوار لوكالة «الأناضول»، مفضلاً عدم نشر اسمه، أن الجلسة انطلقت لمناقشة «أكثر من ثمانية مقترحات» مقدمة بشأن اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي. وأوضح أن جزءاً من المقترحات قدمتها البعثة الأممية، وآخر جاء عبر عدد من أعضاء لجنة الحوار. وقال إن «البعثة أبلغتهم بأن غداً (اليوم الأربعاء) ستكون هناك جلسة أخرى، وهو ما يرجح أن البعثة ماضية في تشكيل الحكومة والمجلس».

تلاحق أميركا تنظيم «حراس الدين» المتشدد في سورية بمختلف الطرق، وفي الوقت الذي يعدّ فيه قادة التنظيم هدفاً دائماً لطيران التحالف الدولي، فإنّ واشنطن تجدد بين فترة وأخرى الإعلان عن مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات عنهم

ملاحقة «حراس الدين»

قادة التنظيم هدف دائم لـ«التحالف الدولي» في سورية

أمين العاصي

جدد الحساب الرسمي لبرنامج «مكافآت من أجل العدالة»، التابع لـوزارة الخارجية الأميركية، الإعلان عن استعداده لتقديم مبالغ مالية لمن يدلي بمعلومات يمكن أن تساعد في القبض أو تصفية ثلاثة قياديين في تنظيم «حراس الدين»، الجناح الأكثر تشدداً في مجموعات تتبنّى فكر السلفية الجهادية وتتخذ من الشمال الغربي من سورية مقراً لها. وتؤكد هذه الخطوة أنّ «حراس الدين» بات على رأس أولويات «التحالف الدولي ضد الإرهاب»، بقيادة واشنطن، والذي سبق له أن استهدف هذا التنظيم بغارات جوية أكثر من مرة.

وذكر البرنامج على حسابه الرسمي على موقع «تويتر» أنه خصص مبلغ 5 ملايين دولار مكافأة لمن يدلي بمعلومات عن سامي العريدي، والمبلغ نفسه عن كل من أبو عبد الكريم المصري، وفاروق السوري. والقياديون الثلاثة هم مترئسو تنظيم «حراس الدين» المتشدد الذي يتخذ من الشمال الغربي من سورية وخصوصاً في جبل الزاوية مقراً له، وريف اللاذقية الشمالي، مقراً لعناصره. وكان البرنامج نفسه أعلن أواخر الشهر الماضي عن مكافأة تصل إلى 10 ملايين دولار لمن يرسل معلومات تؤدي إلى القبض على زعيم «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) أبو محمد الجولاني، مشيراً إلى أن الأخير «يتظاهر بالاهتمام بسورية، لكن الناس لم ينسوا جرائم تنظيمه، جبهة النصرة، بحقهم».

وهذه ليست المرة الأولى التي يعلن فيها هذا البرنامج عن تقديم مكافآت لمن يدلي بمعلومات عن قياديين في تنظيم «حراس الدين»، إذ صنّفته وزارة الخارجية الأميركية في أواخر عام 2019، رسمياً منظمة إرهابية أجنبية، معلنة استعدادها لتقديم ملايين الدولارات لمن يدلي بمعلومات عن قادته تساعد في الوصول إليهم.

وخرج تنظيم «حراس الدين» إلى العلن في أواخر فبراير/شباط عام 2018، عقب انشقاق عدد من قيادي «جبهة النصرة» عنها، إثر إعلانها فك ارتباطها عن تنظيم «القاعدة» ضمن مساعيها لدرء تهمة الإرهاب عنها وتصوير نفسها أنها جزء من الحل السياسي. وانحازت العديد من المجموعات المتشددة إلى تنظيم حراس الدين، ولعل أبرزها «جيش البادية»، و«جيش الساحل»، و«سرية كابول»، و«سرايا الساحل»، و«جيش الملاحم»، و«جند الشريعة»، و«كتيبة أبو بكر الصديق»، و«كتيبة أبو عبيدة بن الجراح»، و«سرايا الغرباء»، و«كتيبة البتار»، و«سرايا الساحل»، و«سرية عبد الرحمن بن عوف»، و«كتائب جند الشام»، و«كتائب فرسان الإيمان»، و«قوات النخبة».

ووفق «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإنّ الفصيل «يسترشد بشخصيات رئيسية عدة، بمن فيهم القائد الأكبر خالد العاروري (لقبه أبو القاسم الأردني) وأعضاء مجلس الشورى سمير حجازي (لقبه أبو همام الشامي أو فاروق السوري) وسامي العريدي (لقبه أبو محمود الشامي) وبلال خريسات (لقبه أبو خديجة الأردني) وفرج أحمد النعنع وأبو عبد الكريم المصري». ولطالما كان سامي العريدي المولود في عمان عام 1973، يتصدر المشهد في الجماعات التي تتبنى الفكر الجهادي السلفي في سورية، وهو من الشخصيات التي أدت دوراً في تأسيس «جبهة النصرة» والتي يُنظر إليها باعتبارها الفرع السوري لتنظيم «القاعدة». ووفق مصادر مطلعة، يحمل العريدي، الذي انتقل من جنوب سورية إلى شمالها الغربي خلال سنوات الصراع، مؤهلات علمية عالية في العلوم الشرعية الإسلامية، وله مؤلفات ودراسات ومقالات في العلوم الدينية، وأهمها في مجال تخصصه في الحديث وأخلاقيات الجهاد والخلافة الراشدة.

وكانت أعلنت «جبهة النصرة» في الخامس من مارس/آذار 2015، مقتل قائدها العسكري أبو همام الشامي (فاروق السوري) إلى جانب ثلاثة قادة آخرين هم أبو مصعب الفلسطيني وأبو عمر الكردي إضافة إلى أبو البراء الأنصاري. وقد أنهى التنظيم بيانه بعبارة «قاتل الله التحالف الصليبي العربي»، في إشارة إلى التحالف الدولي الذي دفّ شنّه أي غارات في ذاك الحين. من جانبها، كشفت مصادر مطلعة لـ «العربي الجديد»، أنّ أبو همام السوري (الشامي) لا يزال حياً، مؤكدة أنه يتزعم تنظيم «حراس الدين»، ومشيرةً إلى أن إعلان موته أكثر من مرة «محاولة لخداع التحالف الدولي». وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن إعلان تقديم مكافأة لمن يدلي بمعلومات عنه «دليل على أن واشنطن تعلم أنه لا يزال حياً في شمال غربي سورية».

وكانت بدأت سيرة أبو همام القتالية بسفره إلى أفغانستان بين عامي 1998 و1999، ثم انتقل إلى العراق في عام 2003، حيث اعتقل وسُلّم إلى السلطات السورية التي أطلقت سراحه بعد اعتقاله لأشهر عدة. واعتقل في لبنان لسنوات عدة، قبل أن يخرج من سجنه ليبرز كواحد من أهم قيادي تنظيم «القاعدة» في سورية من خلال «جبهة النصرة»، قبل أن ينشقّ عنها في عام 2018. بينما لا توجد معلومات يمكن الوثوق بها عن أبو عبد الكريم المصري المعروف أيضاً باسم كريم سوى أنه يحمل الجنسية المصرية، وهو عضو مجلس شورى تنظيم «حراس الدين»، ووسيط بينه وبين «هيئة تحرير الشام».

ومنذ تأسيسه، يعدّ تنظيم «حراس الدين» وقياديه هدفاً دائماً لطيران التحالف الدولي الذي استهدف في يونيو/حزيران الفائت قياديَّين اثنين في التنظيم هما المدعو بلال اليمني أو بلال الصنعاني الذي يقود قطاع البادية في التنظيم، والأردني المدعو قسام الأردني الذي كان القائد العسكري في التنظيم المذكور. وقالت مصادر مطلعة إن قسام الأردني، أو أبو قسام (52 عاماً) كان من القيادات البارزة في تنظيم «حراس الدين»، مشيرةً إلى أنه فلسطيني نشأ في مدينة الزرقاء الأردنية، وأضافت المصادر أنه خالد مصطفى خليفة العاروري. بينما قالت مصادر محلية مطلعة إنّ بلال الصنعاني ليس يمنياً كما يوحي اسمه الحركي، بل هو سوري من قرية العشارة في ريف دير الزور الشرقي، انضم إلى «حراس الدين» بعد انشقاقه عن «النصرة».

وكان التحالف الدولي قتل العام الفائت بغارة جوية أبو خديجة الأردني أو بلال خريسات القيادي في فصيل «حراس الدين»، وذلك في ريف حلب الغربي. وفي 30 يونيو من العام الفائت، أكدت وزارة الدفاع الأميركية استهداف طائرة مسيّرة مبنى في ريف حلب الجنوبي، كان عدد من قادة «حراس الدين» وغيره من الفصائل المتشددة، مجتمعين فيه من أجل حل نزاعات داخلية. وفي أغسطس/آب من العام نفسه، أعلنت الوزارة استهدافها مسعكراً تدريبياً يستخدمه كل من «حراس الدين» و«أنصار التوحيد»، ما أدى إلى مقتل أحد أهم قادة الأخير، وهو ليبي الجنسية وملقب بأبو أسامة الليبي. وعن الأسباب التي تدفع واشنطن إلى اعتبار تنظيم «حرّاس الدين» تهديداً لها، أوضح الباحث في مركز «جسور» للدراسات، عبد الوهاب العاصي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذا التنظيم «فرع القاعدة في سورية، ويُشكّل نشاطه تهديداً مستمراً لمصالح الولايات المتحدة حتى خارج سورية». وأضاف: «واشنطن كانت متنبهة إلى مخاطر وجود قادة تنظيم القاعدة في سورية منذ تأسيس جبهة النصرة، ومن ثم محاولة تأسيس تنظيم خراسان في عام 2016، ثمّ تأسيس جماعة أنصار الدفرّان في 2017، وصولاً إلى تشكيل حراس الدين الذي استطاع تجميع التنظيمات الجهادية الأخرى التي بقيت على قناعة بالامتداد المعولم لها». وأشار إلى أنّ «واشنطن استفادت بشكل كبير من وجود اتجاه لدى الجولاني وبعض القادة في التيار المحلي والبراغماتي، للانفصال عن التيار الجهادي المعولم الذي كانت تقوده القاعدة، ومن ثمّ مساعي هيئة تحرير الشام لإزالة نفسها عن قوائم الإرهاب بتقديم خدمات غير مشروطة لتسهيل وصول التحالف الدولي لبعض قادة حراس الدين».

وعن العوامل التي دفعت واشنطن لتقديم مبالغ مالية عالية للوصول إلى قادة «حراس الدين» على الرغم من توجهات «هيئة تحرير الشام» الجديدة، قال العاصي إن «الولايات المتحدة كما يبدو لم تكن راضية أو مقتنعة بكل تلك التسهيلات، لأنّ الهيئة قد تكون حافظت على ملف المقاتلين الأجانب واحتكار المعلومات الخاصة بأنشطة قادة حراس الدين بما فيهم سامي العريدي». وأضاف: «لذلك يُمكن الاعتقاد بأنّ واشنطن تحاول إيجاد وسائل أخرى لتحفيز الوصول إلى هؤلاء بعيداً عن سياسات هيئة تحرير الشام».

من جانبه، اعتبر الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، عباس شريفة، أنّ ما ذكره برنامج «مكافآت من أجل العدالة»، هو «تجديد لبيانات لإعلان سابق وإشارة إلى استمرار التحالف الدولي في حملته على رؤوس الإرهاب كما يصفهم». وأشار شريفة في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ البرنامج أعلن عن جائزة لمن يدلي بمعلومات عن مكان أبو محمد الجولاني منذ أيام، مضيفاً: «لا جديد في الأمر سوى التذكير بإعلان سابق للخارجية الأميركية». وبيّن شريفة أن سامي العريدي «شخصية شرعية مهمة»، مشيراً إلى أنه كان الشرعي العام لتنظيمي «جبهة النصرة» و«أنصار الدين»، قبل أن ينشقّ عنهما، وهو صهر المنظر الجهادي أبو محمد المقدسي (عصام البرقاوي). وأوضح «يقوم (العريدي) بأعمال تخص التجنيد والتثقيف الجهادي».

أشرف «حراس الدين» عن «هيئة تحرير الشام» (عمر حاج قدور/فرانس برس)

5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عن 3 قياديين من التنظيم

نشاط التنظيم يمثل تهديداً لمصالح أميركا حتى خارج سورية

تقرير

إدلب على مشارف عملية عسكرية؟

القوات التركية تُعيد انتشارها

باشر الجيش التركي إعادة انتشاره في محافظة إدلب السورية، وسط ترقّب لأهداف تلك الخطوة، وأبعادها العسكرية والسياسية

عماد كركص

أثار سحب تركيا لعدد من نقاطها العسكرية المحاصرة، جنوبي «منطقة خفض التصعيد» في محافظة إدلب السورية وحولها، تساؤلات عدة. وبرزت تحليلات صحافية مفادها أن روسيا طلبت من تركيا الانسحاب. لكن المعطيات الحالية تفيد بتحرك الجيش التركي في إدلب بما يشبه الاستعداد للمعركة، رغم الاستمرار بسحب نقاط المراقبة المحاصرة. وهو ما يعتبره محللون عسكريون خطوة تعزّز احتمالات شنّ تركيا عملية عسكرية في إدلب، بدءاً من إزالة عوامل الضغط عليها من خلال النقاط المحاصرة من قبل قوات النظام السوري. ويبدو أن النظام بات يستشعر خطورة إعادة التموضع العسكري التركي في إدلب، وربما حصوله على معلومات عن نية تركيا شن عملية عسكرية، أو على الأقل القيام بالاستعداد الكافي لصدّ هجوم جديد منه ومن حلفائه.

وباشر الجيش التركي بإعادة التموضع استراتيجياً بالتزامن مع سحب النقاط، فسحب خمس نقاط من مورك وشير مغار شمالي حماة، ومعرحطاط جنوبي معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، والنقطة الشرقية لمدينة سراقب شرقي مركز محافظة إدلب، ونقطة تبعتا الجبل بريف حلب. كما خفف عدد القوات في نقاط الصرمان قرب معرة النعمان، والنقاط الثلاث المتبقية في محيط مدينة سراقب، ونقطة تل الطوقان جنوبي حلب. وكشفت مصادر ميدانية لـ «العربي الجديد»، أن الجيش التركي يواصل نشر القوات المنسحبة في مواقع استراتيجية وهامة جنوبي إدلب، تحديداً في جبل الزاوية عند خطوط التماس مع قوات النظام.

وبعد النقاط العديدة التي أنشأها الجيش التركي خلال الشهرين الأخيرين، قبيل بدء سحب النقاط وما بعده، في كل من بلدات قوقفين وبليون ودير سنبل وغيرها، لجأ في الأيام الأخيرة لإنشاء نقاط جديدة في كل من بلدة الرويحة بجبل الزاوية التي تطل على مدينة معرة النعمان، كبرى مدن إدلب من جهة الجنوب والواقعة تحت سيطرة قوات النظام. وتبعد تلك النقطة حوالي 2,5 كيلومتر عن قوات النظام في بلدة الدانا شمالي معرة النعمان. وأنشأ الأتراك أيضاً نقطة في تل بدران بالقرب من قرية كنصفرة في جبل الزاوية، وهي نقطة تُشرف على سهل الغاب بريف حماة، ويفصل بينها وبين قوات النظام المتمركزة في محيط كفربنبل نحو كيلومترين فقط.

واوحت تلك التحركات بعزم تركيا رسم حزام أو طوق، عبر نقاطها بمواجهة قوات النظام والمليشيات المتحالفة معها المدعومة من إيران وروسيا. وأفادت مصادر ميدانية مقرّبة من القوات التركية في إدلب، بأن الجيش التركي يسعى لإنشاء ثلاث نقاط إضافية لإكمال ذلك الحزام، واحدة منها في بلدة كدورة قرب قرية خان السبل الخاضعة لسيطرة النظام شرقي إدلب، في حين لم يتم تأكيد مواقع النقطتين الباقيتين.

وحول هذه الخطوة الميدانية، ذكر عمر رحمون، عضو مركز المصالحة الوطنية، المقرّب من روسيا وقاعدتها العسكرية في حميميم السورية، أن «تركيا تحضّر لمعركة في شمال إدلب، فسحب نقاط المراقبة وإدخال قوات عسكرية هو استعداد للمعركة». وأضاف في تغريدة على حسابه في «تويتر»، أن «تركيا سحبت نقاط المراقبة من المناطق التي يسيطر عليها الجيش العربي السوري، كي لا تكون أوراق ضغط عليها لاحقاً، وبدأت بإدخال أرتال عسكرية من معبر كفرلوسين وضمها للقوات التركية الموجودة أصلاً في الشمال».

بدوره، ذكر مصدر إعلامي مقرّب من الحكومة التركية، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن المسؤولين في أنقرة فكروا جدياً بمباشرة عملية عسكرية في إدلب، لكن من غير المعروف ما إذا كان هدف العملية تأمين السيطرة التركية والفصائل المعارضة على ما تبقى من محافظة إدلب الواقعة خارج قبضة النظام، أو أنها عملية واسعة لإجبار قوات الأخير وحلفائه على الانسحاب إلى ما وراء حدود اتفاق سوتشي المبرم بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، في سبتمبر/أيلول 2018.

وأضاف المصدر، أن تركيا باتت مترددة أخيراً في اللجوء لأي عمل عسكري في إدلب، وحتى إحداث تغيرات جذرية على الميدان. وعلّل ذلك بأن أنقرة قلقة حيال تحرّك اماراتي ضدها في سورية. وأشار إلى أن أنقرة تخشى من لجوء أبوظبي لدعم موسكو مادياً بتمويل العمليات العسكرية للروس والنظام في إدلب، في حال تجددت المعارك، ما يجعل الخطوات التركية تجاه أي حراك جديد عرضة للحسابات.

من جهته، اعتبر قيادي من فصائل المعارضة المقرّبة من تركيا، فضل عدم الكشف عن اسمه، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن إعادة الانتشار والتموضع للجيش التركي في إدلب، لا تخرج عن إطار الاستعدادات لأي تحرك مقبل من قبل النظام وحلفائه. واستبعد مبادرة تركيا لشن عمل عسكري جديد في إدلب، معتبراً أن تلك الاستعدادات تنسحب على قوات المعارضة التي تخضع لتدريبات يومية، وبشكل مستمر، لصدّ أي تحرك كبير من قبل النظام، كي لا يكون مفاجئاً.

يرسم الجيش التركي حزاماً جديداً في إدلب مع إنشائه نقاطاً عدة

يخشى النظام من خطوة عسكرية تركية تحبط أهدافه

القوات التركية السحبت من مواقع محاصرة (فرانس برس)

شرق غرب

تونس: اتحاد الشغل يتقدم بمبادرة إنقاذية

تقدم الاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الثلاثاء، رسمياً، بمبادرة إلى الرئيس التونسي قيس سعيد (الصورة) لإنقاذ البلاد من أزمتها، وإخراجها من الوضع الدقيق الذي تمر به. وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، عقب الاجتماع مع سعيد، إن مبادرة الاتحاد تضم 3 محاور أساسية، سياسية واقتصادية واجتماعية. وعبر عن أمله في أن تنطلق حوارات مُعمقة ومسؤولة من أجل منح الأمل للتونسيين.

(العربي الجديد)

الجيش الجزائري يعتزم تطوير صناعته العسكرية

أعلن رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق السعيد شنقريحة، خلال لقاء مع قيادات عسكرية في القاعدة المركزية للإمداد في العاصمة، أمس الثلاثاء، أن القيادة العليا للجيش تعتزم تطوير الصناعة العسكرية لتلبية احتياجاته بمصادر إمداد وإسناد داخلية، تُخلصها، ولو بصفة جزئية، من التبعية التكنولوجية حيال الخارج. وأوضح أنّ الجيش يتجه إلى تطوير عدد من المؤسسات الصناعية التابعة له.

(العربي الجديد)

الجيش العراقي يبدأ الانتشار في سنجار

أعلنت قيادة الجيش العراقي، أمس الثلاثاء، البدء بتنفيذ خطة الانتشار في سنجار غربيّ محافظة نينوى، وفق اتفاق التطبيع في البلدة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، الموقّع في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال نائب قائد العمليات المشتركة الفريق عبد الأمير كامل الشمري، في بيان، إن «قيادة عمليات غرب نينوى شرعت بتنفيذ خطة لإعادة انتشار القوات في مركز سنجار»، فيما أكد مسؤول قوات البشمركة في البلدة حيدر شنّو أن «الانتشار يمثل المرحلة الأولى لتطبيق اتفاقية تطبيع الأوضاع في سنجار».

(العربي الجديد)

البنتاغون ينهي مهام فريق هزيمة «داعش»

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أمس الأول، إنهاء مهام فريق العمل الخاص بهزيمة تنظيم «داعش»، وقبلت استقالة رئيس الفريق كريستوفر ماير. وأوضحت، في بيان، أنّ خطوة إلغاء عمل الفريق تأتي تتويجاً لنجاح عملية القضاء على ما يسمى «خلافة داعش»، لكنها أشارت إلى مواصلة العمل مع «الشركاء والحلفاء المحليين» في المنطقة في مسألة مكافحة التنظيم.

(الأناضول)

تركيا تؤيد حواراً «غير مشروط» مع اليونان

أعلنت وزارة الخارجية التركية، أمس الثلاثاء، أن أنقرة تؤيد «حواراً غير مشروط» مع أثينا بشأن القضايا الخلافية بين البلدين. وقال المتحدث باسم الوزارة حامي أقصوي، في بيان، إن تركيا تؤيد من البداية الحوار غير المشروط مع اليونان، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق سابقاً على استئناف المباحثات الاستكشافية بين أنقرة وأثينا، إلا أن الأخيرة تراجعت عن هذا الأمر.

(الأناضول)

رصد

أزمة جديدة بين الجزائر وأوروبا

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لا تزال الانتقادات التي وجهها البرلمان الأوروبي للجزائر حول وضع حقوق الإنسان في البلاد، تتفاعل. وبعدما وصفت وزارة الخارجية الجزائرية، السبت الماضي، لائحة البرلمان «بالمشكوك فيه»، برز موقف جديد للحكومة الجزائرية التي اتهمت فرنسا بكونها قاعدة خلفية لإطلاق ما اعتبرتها «الحملات الموجهة»، وبتحريض من ناشطين في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة. وكان البرلمان الأوروبي قد خصص، الخميس الماضي، جلسة لمناقشة وإصدار لائحة من 11 صفحة حول وضع حقوق الإنسان في الجزائر، وقضية معتقلي الرأي وناشطي الحراك الشعبي في السجون، وحالة الصحافي خالد درارني الموقوف منذ مارس/ آذار الماضي. واتهمت اللائحة السلطات الجزائرية بممارسة التعذيب في حق معتقلي الرأي، ودانت إغلاق كنائس، ودعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي التنفيذية لحث السلطات الجزائرية على ضرورة التقيد باتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002، والتي تنص على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتعليقاً على ذلك، قال وزير الاتصال، المتحدث الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، في تصريحات لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أمس الثلاثاء، إن الجزائر تتعرض «لوابل متدفق من التهجمات الفظيعة التي تأتينا من فرنسا، وهذه الاعتداءات تتم عبر عدة قنوات، وهي البرلمان الأوروبي ومنظمات غير حكومية وكذلك الشبكات الاجتماعية ومؤثريها الباريسيين». وشدد على أن «هذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها جماعات ضغط في البرلمان الأوروبي النيل دون جدوى من الجزائر من خلال حقوق الإنسان والحريات الفردية عن طريق لوائح مماثلة أضحت مع مرور الوقت مملة ومثيرة للإحساس بالتكرار»، مضيفاً أن «الأمر أصبح يتكرر كل نهاية سنة مثل هدية عيد الفصح أو خدمة مؤداة للمحرضين الذين يحركون هذه اللوبيات». وكان بلحيمر يشير إلى صدور اللائحة نفسها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، بالمضمون نفسه المندد بسياسات السلطات الجزائرية إزاء الحريات وحقوق الإنسان. واتهم «المنظمات غير الحكومية ومنصاتها الإعلامية والسياسية المحلية بأن لها علاقة بهذه الاعتداءات»، وقال إن «العديد من هذه المنظمات، التي تتخذ لها مقرات في باريس أو جنيف أو بروكسل ومنهم بقايا من حزب جبهة الإنقاذ المنحل ومن الداعين للانسداد، بعد أن حصلوا على مساعدات مربحة، تعمل على نشر بعض المصطلحات في الجزائر على شاكلة العصيان المدني والتوتورات واللجوء إلى العنف بغية فرض منطقهم».

من تظاهرات مطالبة بإطلاق الصحافي خالد درارني (رياض كرامدي/فرانس برس)

تقرير

احتجاجات تونس تشغل البرلمان

الجيش لن يواجه المتظاهرين

تونس ـ **آدم يوسف**

مع استمرار التحركات الاحتجاجية المطلبية في مناطق تونسية مختلفة، وتعطيل بعضها إنتاج الغاز والفوسفات، كان لوزير الدفاع إبراهيم البرتاجي موقف بارز، برفض الزج بالمؤسسة العسكرية في الاحتجاجات الاجتماعية، مشدداً على أن الجيش ليس مسؤولاً عن حفظ النظام العام، بل يتدخل بشكل خاص لحماية المنشآت عند خروج الأوضاع عن سيطرة قوات الأمن.

وفي جلسة عامة للبرلمان امتدت حتى فجر الثلاثاء، برزت مطالبات نواب بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي للنظر في «الدعوات المحرضة على النعرات المناطقية والتحركات الاحتجاجية والإعتصامات التي تعطل عمل عدد من المنشآت الاقتصادية والخدماتية». لكن البرتاجي، ردا على دعوات التدخل لفض الاعتصامات، قال إن «تدخل الجيش أثناء التحركات الاحتجاجية يقتصر على حماية المقرات السيادية والمنشآت الحيوية، ومساعدة قوات الأمن الوطني للحفاظ على الأمن العام». وتابع أن «التنسيق متواصل وبشكل يومي بين القوات الأمنية والعسكرية»، مؤكداً «الحرص على تجنيب احتكاك الجيش بالمواطن». وإذ لفت إلى أن الوضع الأمني العام في البلاد يتسم بالهدوء الحذر، شدد على أن «التحركات الاجتماعية التي تعيشها مناطق عدة تستوجب أعلى درجات اليقظة للتصدي لنشاط العناصر الإرهابية والتهريب والجريمة المنظمة». وحول تصريحاته الأخيرة بخصوص تورط وتعاون عسكريين مع الإرهاب، والتي اعتبرها نواب مساً بالمؤسسة العسكرية، قال الوزير إنه «من المستحيل المس بمعنويات جيشنا الباسل»، موضحا أن «العزل هو أحد الآليات التي وضعها المشرع لتحسين أداء المرفق، وأن وجود معزولين ليس بالبدعة، إضافةً إلى أن التأديب في المؤسسة العسكرية هو غرف معمول به كما هو موجود في مختلف القطاعات والوزارات». وأثار نواب مسألة مراجعة العقوبات على العسكريين مستفسرين عن عزل 9 آلاف عسكري منذ الثورة «لأسباب غير مقنعة»، ومن دون أن تنظر لجنة محايدة في ملفاتهم، داعين في المقابل إلى مراجعة القوانين العسكرية ذات الصلة بالعزل. واعتبر برلمانيون أن ملف العسكريين المعزولين هو ملف أمن قومي، وينبغي الإحاطة بهم حتى لا يبقوا فريسة للاستقطاب الخارجي، في ظل التجاذبات والصراعات الإقليمية.

أفغانستان

اعتقال خلية «القنابل المغناطيسية»

كابول ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، أمس الثلاثاء، اعتقال خلية مكونة من أربعة مسلحين كانت ضالعة في انفجارات بقنابل مغناطيسية (قنبلة تعطل الآلات الإلكترونية وتخرق الدروع)، واغتيال موظفين حكوميين في العاصمة الأفغانية كابول. وأضافت الوزارة، في بيان، أن الخلية كانت تلصق القنابل المغناطيسية بالسيارات الحكومية في عمليات اغتيال مسؤولين وموظفين حكوميين. وتمكنت الاستخبارات التابعة للوزارة من اعتقالها في مديرية بغمان بضواحي العاصمة كابول. من جهته، قال النائب الأول للرئيس الأفغاني أمر الله صالح، الذي تولى مسؤولية أمن العاصمة بشكل مؤقت، إن الخلية اعترفت بقتل 20 موظفاً في الحكومة. وأكد صالح أن إفراج الحكومة عن خمسة آلاف سجين لحركة «طالبان» شجع المسلحين على قتل الموظفين، ظناً منهم أنهم لن يُعاقبوا، لذا ستتم محاكمة هؤلاء علناً، وفق إعلان الرئيس الأفغاني أشرف غني. وعلى الرغم من ادعاء وزارة الدفاع بأن الخلية تتبع لحركة «طالبان»، إلا أن الأخيرة نفت ذلك، مشددة على أن السلطات لم تعتقل أياً من عناصرها. وذكر المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في بيان، أن الخلية لا تتبع للحركة وأن اتهام وزارة الدفاع جزء من الحملة الإعلامية ضد الحركة.

اعتقلت وزارة الدفاع أنها اعتقلت الخلية بعمل استخباراتي (فرانس برس)

إضاءة

نفاد الطعام في مخيمات للاجئين

كارثة إنسانية جراء حرب تيغراي

على الرغم من إعلان الحكومة الإثيوبية سيطرتها على إقليم تيغراي، شمالي البلاد، إلا أن القيود العسكرية الموضوعة لا تزال تعرقل العمليات الإنسانية. وفي السياق، ناشدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أمس الثلاثاء، السلطات الإثيوبية السماح لها بالوصول إلى 96 ألف لاجئ إريتري في الإقليم، وسط اعتقاد بنفاد الطعام هناك. وقال المتحدث باسم المفوضية بابار بالوش خلال إفادة صحافية في جنيف: «منعت قلقنا الشديد هو أننا نسمع عن الهجمات والقتال قرب المخيمات، ونسمع عن الخطف والإبعاد القسري، لذا فمن المهم للغاية بالنسبة لنا أن يتاح لنا المجال للدخول ورؤية ما يحدث هناك».

بدوره، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بأن بلاده «في حاجة إلى مصالحة حقيقية من دون تمييز، واحترام حقوق الإنسان». جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده، ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم غوتيريس، في المقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك. وأوضح دوجاريك أن الأمين العام «تلقى الأحد اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء الإثيوبي؛ لاطلاعه على الأوضاع في البلاد». وأضاف «أكد الأمين العام (في المحادثة الهاتفية) مرة أخرى على الحاجة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان». وحذّر المتحدث الأممي من أن «شركاء الأمم المتحدة في المجال الإنساني يشعرون بقلق بالغ إزاء محنة المدنيين في منطقة تيغراي، تحديداً في العاصمة ميكيلي، في أعقاب التطورات الأخيرة التي تم الإبلاغ عنها». وقال: «حتى قبل بدء القتال الأخير، عانى المدنيون في ميكيلي، التي يسكنها ما يقرب من نصف مليون شخص، أسابيع من نقص الوقود والنقود والسلع الأساسية». وأضاف: «أفاد عمال الإغاثة بأن الناس أجبروا على الاعتماد على المياه غير المعالجة للبقاء على قيد الحياة». وتابع «تفيد التقارير الآن أن ما يقرب من 45,500 ألف شخص، معظمهم من الأطفال، فروا إلى السودان من تيغراي وأماكن أخرى في إثيوبيا».

من جهتها، دعت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، الحكومة إلى رفع القيود المفروضة على الخدمات الأساسية في تيغراي عقب انتهاء العملية العسكرية. وأوضحت اللجنة أنها طلبت إعادة تقديم جميع الخدمات الأساسية للمنطقة التي تخضع للحصار منذ حوالي شهر، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. وشددت على ضرورة إعادة تنشيط خط الاتصالات وتوفير خدمات الماء والكهرباء، والسماح لمنظمات الإغاثة الإنسانية بتقديم المساعدات للمواطنين.

(الأناضول، أسوشييتد برس، رويترز)

قضية

اتخذت قضية الطالب الإيطالي، المقتول في مصر، جوليو ريجيني، مساراً جديداً، بعد صدور البيان الإيطالي ـ المصري المشترك، مساء الاثنين، والذي ستُطبّق أولى بنوده بمحاكمة 5 ضباط مصريين غيابياً

قضية ريجيني

كواليس فشل التحقيقات المصرية ـ الإيطالية المشتركة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

اعتبرت مصادر قضائية ودبلوماسية مصرية مطّلعة على مجريات التحقيق والتعاون القضائي في ملف مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، الذي اختفى في مصر في 25 يناير/كانون الثاني 2016 ووُجدت جثته في 3 فبراير/شباط من العام نفسه، أن البيان المشترك الصادر مساء أول من أمس الاثنين، عن النيابة العامة المصرية ونظيرتها الإيطالية، كان متناقضاً. وعزت ذلك إلى عدم إحراز أي تقدم أو اتفاق على نتائج التحقيق، بسبب تهديد روما بإصدار بيان من طرف واحد، يتضمن فقط الإعلان عن تحريك الدعوى الجنائية الغيابية بحق الضباط المصريين الخمسة المشتبه في ضلوعهم بتعقب واختطاف وتعذيب وقتل ريجيني، وهم اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبد العال شريف، وأمين الشرطة محمود نجم.

وأشارت مصادر مطّلعة بحديثها لـ«العربي الجديد» إلى أن القاهرة، وعبر وزارة الخارجية والنيابة العامة، وجدت أنه من الضروري المشاركة في إصدار البيان، حفظاً لماء الوجه، على الرغم من أنه لم يكن من المخطط سلفاً اتخاذها هي أيضاً خطوة إغلاق التحقيقات. وأضافت أن القاهرة لا تريد الظهور بمظهر الطرف الرافض للتعاون أو المتستر على الجريمة، وبالتالي لم يكن هناك بد من تقديم رواية مصرية أخرى ترتكز على ثلاثة أسس.

أول هذه الأسس، عبارة عن رفض النتائج التي توصلت إليها التحقيقات الإيطالية، المبنية على التحقيقات التي أجرتها النيابة المصرية والمقابلات المنفردة التي أجرتها نيابة روما، بحجة أنه لا توجد أدلة كافية على توجيه الاتهام للضباط الخمسة. وبالتالي عدم موافقة مصر على كشف هويتهم وتقديمهم للمحاكمة سواء في القاهرة أو روما.

وثاني الأسس، العودة مرة أخرى إلى سيناريو ضلوع عصابة السرقة بالإكراه، المكونة من أربعة أشخاص، لقوا حتفهم برصاص الشرطة في مارس/آذار 2016. وأعلنت وزارة الداخلية المصرية في حينه، أن أفراد العصابة اختطفوا ريجيني وسرقوا متعلقاته، التي وُجدت في منزل أحد أفراد العصابة. ثم ادعت النيابة العامة أنها أصدرت قرار ضبط وإحضار لهؤلاء اللصوص بحجة وجود أدلة على اختطافهم ريجيني وقتله، وذلك بعد أقل من شهر ونصف الشهر من اكتشاف جثته. ولم تقتنع روما بهذه الرواية ولا بسجل الفحص الجنائي الذي قدمته الشرطة المصرية عن أفراد العصابة، والذي يتضمن سرقة واختطاف عدد من المواطنين والسائحين الأجانب، ومنهم إيطالي يدعى دافيد سرقت منه العصابة مبلغ 10 آلاف دولار، وهي الحالة التي أشارت إليها النيابة في البيان المشترك الأخير. وفي سبتمبر/ أيلول 2016، أي بعد سبعة أشهر تقريباً من واقعة قتل ريجيني، سلّمت النيابة العامة المصرية بالأمر الواقع وأقرّ النائب العام السابق المستشار نبيل صادق، بأنه لا توجد أدلة ولا روابط قوية ولا واضحة على ضلوع العصابة في قتل ريجيني. وصدر بيان مصري ـ إيطالي مشترك بعد زيارة دفع مقرّ النيابة الإيطالية في روما. وخلال تلك الزيارة، برزت معلومات مفادها أن رئيس النقابة المستقلة للباعة الجائلين، محمد عبدالله، أبلغ شرطة القاهرة في 7 يناير/كانون الثاني 2016 «معلومات خاصة» بالطالب الإيطالي. وبناءً عليه، أجرت الشرطة تحرياتها حول أنشطة ريجيني، التي استمرت لثلاثة أيام، وتبيّن أنها «ليست محل اهتمام الأمن القومي»، وتبعاً لذلك توقفت التحريات.

ومنذ ذلك الحين ماطلت النيابة المصرية في تسليم روما أية معلومات عن مجريات التحقيق في قضية العصابة، على الرغم من القبض على ذوي أفراد العصابة وإخضاعهم لتحقيقات قاسية على مدار أسابيع، ومنْع النشر الصحافي في القضية برمتها. واعتبرت نيابة روما الأمر «شاذاً داخلياً لا صلة له بالواقعة الأصلية، لانطوائه على محاولة فجة لتضليل العدالة والتستر على الجناة الحقيقيين باستغلال دماء أشخاص أبرياء، حتى لو كانوا من المسجلين جنائياً ومعتادي الإجرام».

وأوضحت المصادر أن عودة النيابة العامة للحديث عن العصابة من دون توضيح الروابط بين صاحب قرار قتل العصابة وقتلة ريجيني، هي نتيجة حاجتها بشكل عاجل لتضمين البيان المشترك رواية مضادة للرواية الإيطالية، على الرغم من أن البيان نفسه أكد أن الفاعل الأصلي لجريمة القتل مجهول، مما يضرب مصداقية الرواية كلها في مقتل.

أما الأساس الثالث للرواية المصرية، فهو التشكيك في مصداقية المحاكمة الإيطالية الغيابية، المقررة أن تبدأ يوم الجمعة المقبل للضباط الخمسة، بحجة أن الأدلة عليها ضعيفة. وتخشى مصر من أن يستخدم الإيطاليون أي حكم إدانة غيابي قد يصدر ضد الضباط الخمسة، كبداية لحراك قضائي جديد ضد وزارة الداخلية المصرية ككيان أو الوزير بصفته، وهو ما دفع المصريين للتأكيد على أنه لا توجد أدلة قوية، بينما كان الإيطاليون على درجة كافية من الدقة لتوجيههم الاتهام للضباط بتعقب واختطاف وإيذاء ريجيني، من دون ذكر اتهامهم بالقتل صراحة.

وأكدت إيطالية بعضها قديمة. بالتالي، فإنه من المحتمل توجيه مذكرة الادعاء وطلب المثول أمام المحكمة إلى السفارة المصرية في روما أو القنصلية، باعتبارها القائمة على المصالح المصرية في إيطاليا، وفقاً للاتفاقات الدبلوماسية بين البلدين والقانون الدولي الجنائي، في ظل عدم وجود اتفاقية تعاون قضائي تنظم مثل هذه الحالة بين البلدين.

وعلى الرغم من أن تحريك الدعوى غيابياً ضد الضباط الخمسة لن يؤدي إلى محاسبتهم مباشرة إذا أصرّت مصر على عدم تسليمهم، إلا أن هذه الخطوة ستوفر غطاءً قانونياً لرغبة روما في إدراج أسماء الخمسة على لائحة الأنتربول والتضييق على تحركاتهم. وسيمثل الحكم ضدهم أيضاً وثيقة إدانة قضائية لأجهزة النظام المصري الاستخباراتية والأمنية. وكذلك لسيدين الحكم القضاء المصري، الذي أدى دور المتستر على مجموعة من الجرائم، بدءاً من تعذيب ريجيني وقتله، ثم قتل مجموعة من الأشخاص والإيحاء بأنهم عصابة سرقة خطفت ريجيني وسرقت متعلقاته، ثم اتهام ريجيني نفسه بالتخابر، وانتهاء بتضليل التحقيق وإخفاء بيانات الضباط المشتبه فيهم.

وفي تفاصيل احتمال تورّط بعض الضباط، فإن اللواء طارق صابر، كان خلال الواقعة مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني. وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني، بناء على تقرير رُفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية وتواصله مع نقيب الباعة الجائلين، بمناسبة بحثه عن النقابات المستقلة في مصر. أمّا العقيد أسر كمال، فكان رئيساً لمباحث المرافق بالعاصمة، وبرزت دلائل على إشرافه على رسم خطة تعقّب ريجيني في إطار التنسيق بين الأمن الوطني والأمن العام، وقد تمّ نقله بعد الحادث بأشهر عدة للعمل بمحافظة أخرى. أما المقدم مجدي شريف، فقد سبق للنيابة العامة في روما، أن نشرت اسماً رباعياً تقريبياً له هو «مجدي إبراهيم عبد العال شريف». وبرز دور شريف بعد أن كشف ضابط أفريقي، أنه سمع منه حديثاً عفوياً أثناء تدريب للضباط الأفارقة في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل ريجيني، أو «الشاب الإيطالي» كما وصفه، إلى حد القول بأنه «لكمة مرات عدة» بسبب «الاشتباه في كونه جاسوساً بريطانياً».

وذكرت التحقيقات الإيطالية أن شريف شارك ثلاثة ضباط آخرين، غير الخمسة المشتبه فيهم، في إدارة ملف ريجيني، وانهم جميعاً قاموا بتكوين شبكة من المخبرين حول ريجيني، تضم، زميلته المقربة الباحثة نورا وهبي، وشريكه في السكن محمد السيد الصياد ونقيب الباعة الجائلين.

مع العلم أن مصادر مصرية اعتبرت أن تحريك الدعوى الغيابية كان من الحلول التي بحثتها نيابة روما، بعد البداية المتعثرة لمرحلة التعاون القضائي الجديدة بين البلدين في عهد النائب العام الحالي حمادة الصاوي، التي صدر فيها تقرير بما انتهت إليه التحقيقات السابقة على مدار أربع سنوات ونصف السنة، وتوجيه الاتهام لشخصية عن الضباط الخمسة المشتبه فيهم، عدا لائحة أسماء غير كاملة ووظائف بعضها قديمة. بالتالي، فإنه الذي عُقد عن بعد بين النيابتين، أن قضاة التحقيق في إيطاليا، وهم سلطة توجيه الاتهام المنفصلة عن النيابة العامة المختصة بالتحقيق، سوف يبدأون فحص مذكرة الاشتباه الخاصة بالضباط الخمسة يوم الجمعة المقبل. وتؤكد هذه المعطيات ما سبق أن نشرته «العربي الجديد» في 30 أكتوبر/تشرين الأول و25 نوفمبر/تشرين الثاني الماضيين، حول عدم امتلاك روما أي معلومات

تصدّر الأحزاب اليسارية في إيطاليا على مواصلة الضغط على مصر (Getty)

لم تقتنع روما برواية العصابة التي قدمتها مصر

تضاعفت قيمة مشتريات مصر من الشركات الإيطالية

تحفظ على أموال المبادرة

قررت محكمة جنايات القاهرة، أمس، حجز طلب التحفظ على أموال «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» وحسابات البنكية للحكم في جلسة الأحد المقبل، بعد ساعات من مخاطبة نيابة أمن الدولة السلطات المختصة للتحفظ على أموال المبادرة، على ذمة اتهام 3 من العاملين فيها بالانتماء لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وهم مدير المبادرة جاسر عبد الرازق (الصورة)، ومدير وحدة الحماية الجنائية بها كريم عنارة، والمدير الإداري محمد بشير.

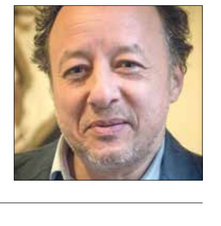

غضب الأسرة

وصفت أسرة الطالب الإيطالي جوليو ريجيني البيان المصري ـ الإيطالي بأنه «أحدث صفعة على الوجه» من السلطات المصرية، وناشدت روما استدعاء السفير الإيطالي في مصر جيامباولو كانتيني، وهي خطوة اتخذتها روما في أعقاب مقتل الطالب، وبعد ذلك أعادت سفيرها إلى القاهرة. واعتبرت الأسرة أن «النيابة العامة المصرية لديها الوقاحة لإبداء تحفظاتها على عمل قضاتنا ومحققينا، واعتبار الأدلة التي جمعوها غير كافية».

الحكومة تعتقل ناشطي الناصرية... بالنيابة عن الصدريين

بعدما طمأنتهم الحكومة إلى حمايتهم، تفاجأ ناشطو الناصرية بمحافظة ذي قار بشن قوات الأمن العراقية حملة اعتقالات طاولت ناشطين بارزين

بغداد ـ **زيد سالم**

اضطر ما لا يقل عن 30 ناشطاً بارزاً يمثلون تنسيقيات الاحتجاجات والاعتصامات في مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، جنوبي العراق، إلى تغيير أماكن إقامتهم مؤقتاً، إلى حين انتهاء حملة الاعتقالات التي شرعت بها القوات العراقية فجر أمس الثلاثاء، في خطوة اعتبرت محاولة غير مباشرة لإنهاء الاعتصام بساحة الحبوبي، بعد فشل الوفد الحكومي العراقي (خلية الأزمة الحكومية) أخيراً، في إقناع المحتجين بفك اعتصامهم، وهي الخطوة التي يُصر عليها رجل الدين وزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر.

وتأتي الاعتقالات على الرغم من تعهدات أطلقها الوفد الحكومي برئاسة مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، برافقه رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، والذي أخذ فيها على ضمان أمن الناشطين وكفالة حقهم في التعبير عن الرأي، وفقاً لما نقله التلفزيون الحكومي العراقي أخيراً.

ونفذت القوات العراقية خلال حملة الاعتقالات سلسلة من عمليات الدهم لمنازل الناشطين، الذين نجح قسم منهم بالفرار والتدوين بعد دقائق من إفلاته، كما في حالة الناشط البارز في تنسيقيات الناصرية، حسين باسكتبول، الذي كتب أن قوة عسكرية داهمت منزله وتحدث عن أنه سيسلم نفسه كونه «ليس إرهابيا ولا مخربا».

وبحسب ناشطين، فإنّ الاعتقالات طاولت المؤثرين في الساحة والقادرين على جمع وتحشيد الشباب المحتجين، بينهم «ادمن» صفحات على موقع «فيسبوك»، وآخرون ممن شاركوا بكتابة البيان الأخير حول رفض التفاوض مع حكومة مصطفى الكاظمي على فض الاعتصام. وأكدوا أنّ القوات التي تنفذ عمليات الدهم هي نفسها التي كانت استقدمت من بغداد للانتشار في الناصرية.

وقال الناشط البارز في مدينة الناصرية حسين الغرابي، إنّ «القوات الأمنية نفذت عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل (ليل الإثنين ـ الثلاثاء)، عملية مداهمة مفاجئة لمنازل الناشطين البارزين في التظاهرات التي تشهدها ساحة الحبوبي، وقد تمكنت من اعتقال الناشطين عامر الفاران، وإحسان أبو كوثر، ومنتظر العراقي وكرار الحجامي». وأوضح في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «حملة المداهمات والاعتقالات لم تنفذها القوات الأمنية التابعة لمدينة الناصرية، بل القوات القادمة من بغداد وتحديداً سوات والشرطة الاتحادية»، مضيفاً: «يبدو أن ذلك يأتي ضمن عملية تواطؤ بين جهات سياسية والحكومة لإنهاء اعتصامات ساحة الحبوبي».

ولفت الغرابي إلى أنّ «عناصر من التيار الصدري يتواجدون بالقرب من ساحة الحبوبي، ولكن من دون أي احتكاكات مع المتظاهرين، على الرغم من أنهم يقومون باستفزازات متواصلة للناشطين والمحتجين لدفعهم إلى الاشتباك بأي طريقة»، مضيفاً: «لكن المتظاهرين في الناصرية باتوا على علم بمخططات التيار الصدري الذي يريد احتلال الساحة». وأشار إلى أنّ «المعتصمين في ساحة الحبوبي لا ينوون الانسحاب حالياً، ولكن على الحكومة أن توفر الحماية اللازمة لهم، كما وعد الوفد الممثل لها الذي زار المدينة أخيراً، لأن تأجيج التوترات من قبل الحكومة والمليشيات لن يؤدي إلا لمزيد من الدماء».

أما المتظاهر علي الغزي، وهو من الناصرية، فقد أشار إلى أنّ «بعض المتظاهرين يميلون إلى خيار التهدئة مع الحكومة، بشرط أن تلتزم الأخيرة بمقررات التهدئة، وعدم الانجرار وراء رغبات مقتدى الصدر». وأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الصدر يريد فضّ الاحتجاجات في كل مدن الجنوب، وليس في الناصرية فقط، كونه وجد نفسه من بين المستهدفين بدعوات الإصلاح التي يطلقها المتظاهرون».

وعن أحوال ساحة الحبوبي التي تدور حولها الأزمة، أكد الغزي أنّ «القوات الأمنية تنتشر على جسر الحضارات القريب من الساحة، وتمنع عبور أي جهة مسلحة باتجاه المتظاهرين، كما أنها فرضت ثلاثة أطواق أمنية لحماية المعتصمين»، مضيفاً: «غير أنّ المشكلة هي في خارج الساحة، حيث تنتشر مليشيا سرايا السلام (التابعة للصدر) في كل المدينة، وتبحث عن ناشطين ومتظاهرين، ولا سيما من البارزين المعارضين للخط الصدري في الناصرية».

وعلى الرغم من كل المظاهر المسلحة التي تشهدها الناصرية، وانتشار القوات الأمنية فيها، إلى جانب المسلحين من مليشيا «سرايا السلام»، من أجل النيل من المحتجين وإنهاء التظاهرات بالقوة، إلا أنّ محافظ ذي قار، ناظم الوائلي، أكد في تصريحات له عدم وجود أي توجه لمنع التظاهرات في المحافظة. في هذه الأثناء، تحدث السياسي العراقي، ناجح الميزان، عما سماه «انسجام جديد بين الصدر والمليشيات». وأشار في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «الصدر تخلى عن دوره السابق في دعم الاحتجاجات العراقية، وبات في الصف المناهض لانتفاضة أكتوبر/تشرين الأول، ويعمل حالياً على

جميع الأطراف السياسية تستفيد من ممارسات الصدر

يصر المحتجون في الناصرية على مواصلة اعتصامهم (سعد نيازي/فرانس برس)

خدمة المليشيات الموالية لإيران من خلال إنهاء الاحتجاجات، ولا أحد يعرف إن كانت توجهاته الجديدة بالاتفاق مع الأحزاب المقربة من طهران، أم أنها خدمة لهم من حيث لا يدري». وتابع: «لكن ما يميز الصدر هو أنّ كل المليشيات استغلت الظلام لتنفيذ عمليات اغتيال الناشطين والشبان المنتفضين، في حين أنّ الصدر يحتمي بالدولة وعناصر مليشياته يحملون السلاح في وضح النهار». ووسط كل ذلك، «لا تبدو الحكومة العراقية جادة في حماية المتظاهرين، كما أنها تبدو غير قادرة على مواجهة الصدر ومليشياته، وهي تكتفي بالبيانات التطمينية»، بحسب المحلل السياسي عبد الله الركابي، الذي قال في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «حكومة الكاظمي تأخذ دور منظمات المجتمع المدني». واعتبر أنّ «رئيس الوزراء الحالي هو من أضعف رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على حكم العراق بعد عام 2003، ولا سيما من حيث التعامل مع المليشيات». ورأى الركابي أنّ «جميع الأطراف السياسية تستفيد من ممارسات الصدر الحالية في ذي قار، لأن النشطاء الذين تلاحقهم المليشيات وقوات الأمن في الناصرية، هم مصدر إزعاج لكل الأحزاب والعملية السياسية، وبالتالي فإن الصدر يقدم خدمة مجانية للنظام الحاكم بالكامل».

لكن عضو تحالف «سائرون» رياض المسعودي، رد على الاتهامات الموجهة إلى مقتدى الصدر بالقول إنّ الأخير «ليس ضدّ المحتجين، ولكن التيار الصدري يرفض تحويل التجمعات الجماهيرية إلى أدوات للتخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة». وعن سلاح التيار الصدري في مدينة الناصرية، قال المسعودي في اتصال مع «العربي الجديد»، إنّ «التيار الصدري لا يحمل أي سلاح، ولا يتجاوز على المتظاهرين، ولكن في أحداث يوم الجمعة وقعت اشتباكات بين الطرفين، وسقط ضحايا من الطرفين».

أذربيجان تتسلّم آخر أقاليم كاراباخ من أرمينيا

تسلّمت أذربيجان، أمس الثلاثاء، آخر الأقاليم التي كانت تسيطر عليها القوات الأرمينية، بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين باكو ويريفان برعاية روسية، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وسلّمت أرمينيا إقليم أغدام في 20 نوفمبر الماضي، وإقليم كلبجار في 25 منه، قبل تسليم إقليم لاشين أمس. وذكرت وزارة الدفاع الأذرية في بيان، أنّ «وحدات من الجيش دخلت إقليم لاشين». وبعيد إعلان باكو، عبر رتل من الشاحنات العسكرية الأذرية ترافقها آليات للقوات الروسية، مدينة لاشين.

وشكّل الإقليم مع 6 أقاليم أخرى، منطقة عازلة محيطة بإقليم ناغورنو كاراباخ على مدار 26 عاماً، بعد الحرب الأذرية ـ الأرمينية (1988 ـ 1994). ويقع الإقليم على الحدود الشمالية لإيران والحدود الشرقية مع أرمينيا، وهو معروف خصوصاً باسم ممر يحمل الاسم نفسه، يربط بين أرمينيا وناغورنو كاراباخ. وبموجب اتفاق السلام، سيطرت قوات روسية لحفظ السلام على المعبر، واستعادت باكو السيطرة على أربعة من الأقاليم السبعة خلال المعارك التي دارت بين الطرفين من 27 سبتمبر/أيلول إلى 9 نوفمبر الماضيين.

وأكد الموظف في إدارة الإقليم دافيت دافتيان لوكالة «فرانس برس» أنه «أبلغنا جميع السكان بأنه عليهم المغادرة. وهذا يسري أيضاً على قريتي سوس وأغافنو». وكان رئيس إدارة الإقليم أرتور ساهاكيان قال لوكالة «فرانس برس»، يوم الأحد الماضي، إن هاتين البلدتين ليستا معنيتين بالانسحاب. وأضاف دافتيان: «بالنسبة لمدينة بيردزور (لاشين باللغة الأرمينية)، يمكن أن يبقى فيها مائتا شخص مفيد للإدارة (غاز وكهرباء وطرقات). سنعطي أسماءهم إلى الجنود الروس وسيحصل هؤلاء الأشخاص على ترخيص» للبقاء. لكن هناك سكاناً يبقون لأن ليس لديهم أي مكان آخر يذهبون إليه. وأوضح دافتيان أن هؤلاء الأشخاص «قالوا لنا إنهم سيبقون وسينتظرون ماذا سيحدث».

وفي نهاية الحرب الأولى عام 1994، حصل نزوح بشكل معاكس، فقد فرّ السكان الأذريون من هذه المناطق التي سكنها بعد ذلك أرمن. ويسمح اتفاق وقف إطلاق النار بالحفاظ على ناغورنو كاراباخ في وضعيته الحالية، رغم تقليص مساحته، وينص على نشر ألفي جندي روسي لحفظ السلام.

من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع التركية توقيعها اتفاقا مع الجانب الروسي، حول إنشاء مركز مشترك في ناغورنو كاراباخ، لمراقبة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار. وأوضحت الوزارة عبر «تويتر»، أنّ الأعمال متواصلة من أجل تفعيل عمل المركز التركي ـ الروسي المشترك، في أقرب وقت. وأشارت إلى أنّ وزير الدفاع خلوصي أكار ونظيره الروسي سيرغي شويغو، وقّعا مذكرة تفاهم في 11 نوفمبر الماضي حول إنشاء المركز، وذلك في اتصال مرئي بينهما.

من جهته، اعتبر الرئيس الأذري إلهام علييف، أن «قوات بلاده تمكنت من طرد الاحتلال الأرميني من أرضها»، وأنها خلقت واقعاً جديداً سيقبله الجميع. وأوضح في تصريحات صحافية، أمس، أن «من يعيشون في إقليم ناغورنو كاراباخ اليوم هم مواطنون أذريون، وسيعرفون أن حياتهم في كنف دولة أذربيجان ستكون أفضل». وأضاف: «طردنا الأعداء من أرضنا وخلقنا واقعاً جديداً سيقبل الجميع به». وانتقد علييف قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الذي دعا حكومة باريس يوم الأربعاء الماضي، للاعتراف بإقليم ناغورنو كاراباخ كـ«جمهورية»، وقال علييف: «ما شأن مجلس الشيوخ الفرنسي بقضيتنا؟ إن كانوا يصرون، فليعطوا ماريسليا للأرمن من أجل إنشاء دولة لهم هناك». وكان اقتراح مجلس الشيوخ، الذي تهيمن عليه المعارضة اليمينية، قد حصل على تأييد 305 أعضاء، في حين صوّت ضدّه عضو واحد فقط وامتنع 30 عضواً عن التصويت. وفي قراره دان المجلس «العدوان العسكري الأذري الذي نفّذ بدعم من السلطات التركية ومرتزقة أجانب، وبدعو إلى الانسحاب الفوري» للقوات المسلّحة الأذرية. كذلك فإن القرار «يدعو الحكومة (الفرنسية) للاعتراف بجمهورية ناغورنو كاراباخ» و«بذل كلّ ما في وسعها من أجل أن تُستأنف بدون تأخير مباحثات في إطار مجموعة مينسك (المجموعة المشكّلة عام 1992 من أذربيجان وأرمينيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة لوقف حرب 1988 ـ 1994) ترمي للتوصّل إلى تسوية تفاوضية ودائمة للنزاع تضمن إعادة إرساء الحدود التي جرى ترسيمها في 1994». كما يحضّ القرار الحكومة على السعي من أجل أن تتأمّن فوراً «حماية السكان من خلال نشر قوة فصل دولية»، و«تقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسكان المدنيين». وفي قراره يدعو مجلس الشيوخ أيضاً الحكومة الفرنسية إلى «طلب إجراء تحقيق دولي» في المعارك الأخيرة.

معبر لاشين يربط بين ناغورنو كاراباخ والأراضي الأرمينية

لكن الخارجية الفرنسية أوضحت أن باريس لا تعترف بما يُسمّى «جمهورية ناغورنو كاراباخ». وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، أنييس فون دير مول إن «مسؤولية فرنسا، باعتبارها الرئيسة المشاركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي العمل من أجل حل مشكلة الإقليم عبر التفاوض».

(الأناضول، فرانس برس)

جنود أذريون انتشروا في لاشين أمس (فرانس برس)

لا يزال قانون الصوت الواحد يثير الجدل في الكويت منذ اعتماده عام 2012، إذ تعتبر كتل مختلفة أنه يساهم بإضعاف الطابع السياسي للانتخابات، في حين تجد فيه بعض الجهات ولا سيما النواب المستقلين والقبائل الصغيرة حافظاً لحقوقها

انقسام حول القانون ودعوات لتغييره

الانتخابات الكويتية: جدل «الصوت الواحد»

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يتصدر مشروع قانون إنهاء الصوت الواحد في الانتخابات البرلمانية لائحة برامج واقتراحات مرشحي مجلس الأمة الكويتي في الانتخابات التي ستجرى في الخامس من ديسمبر/كانون الأول الحالي، إذ يتفق المؤيدون للحكومة التي جاءت بهذا القانون في عام 2012 والمعارضون لها، على فشله ووجوب تغييره بأي طريقة ممكنة. ووفقاً للنظام الانتخابي الكويتي، فإنّ من حق كل ناخب أن يدلي بصوت واحد فقط في دائرته الانتخابية التي يخرج منها 10 أعضاء، مما يعني أن نسبة انتخابه لأعضاء البرلمان تكون في حدها الأدنى، وهو ما ينافي «أسس العملية الديمقراطية»، وفق ما يقول معارضون للقانون.

ويتهم مرشحو مجلس الأمة وقادة الكتل المعارضة في الكويت، قانون الصوت الواحد بأنه زاد من فردية العمل السياسي في البلاد، وأدى إلى تزايد حالات شراء الأصوات، والتصويت وفقاً للانتماءات الطائفية والعرقية في البلاد، ما أدى إلى وصول أعضاء موالين للحكومة بشكل كامل، وأفقد البرلمان الكويتي صلاحياته السياسية وقدرته على مراقبة الحكومة وتشريع القوانين المهمة.

ويشرح أحمد الديين، الأمين العام لـ«الحركة التقدمية الكويتية»، وهي حركة علمانية اشتراكية، تشارك في هذه الانتخابات بمرشحين اثنين، لـ«العربي الجديد»، نظام الصوت الواحد الانتخابي. ويقول: «قانون الصوت الواحد المجزوء نظام انتخابي انفردت السلطة بوضعه بمعزل عن مجلس الأمة، للتحكّم في مخرجات العملية الانتخابية. وهذا القانون مختلف تماماً عن قانون الصوت الواحد المعروف القائم على اختيار الناخب الواحد لمرشح واحد يمثل الدائرة الانتخابية، لأن قانون الصوت الواحد المجزوء يقوم على اختيار الناخب لمرشح واحد من بين عشرة مقاعد تمثل الدائرة الانتخابية، فهو صوت واحد ولكنه مجزوء وليس كاملاً». ويتهم الديين النظام الانتخابي الذي يقوم على أساس قانون الصوت الواحد بـ«إضعاف الطابع السياسي للانتخابات النيابية، التي يفترض أنها عملية سياسية»، كما يتهمه بالتسبب في «تفتيت المفتت وتجزئة المجزأ، إذ زاد من التأثير على الانتخابات الفرعية القبلية، كما زاد من تنافس مرشحي أفخاذ القبيلة الواحدة». كذلك، يعتبر الديين قانون الصوت الواحد أحد «عناصر الأزمة السياسية الممتدة في الكويت طوال العقد الأخير».

من جهته، يقول الأكاديمي والناشط السياسي الكويتي علي السند، إنّ «الحكومة الكويتية فرضت قانون الصوت الواحد من خلال مرسوم الضرورة في عام 2012 (من دون عرضه على مجلس الأمة الذي تم حله آنذاك) وكان من أجل إقصاء المعارضة، وحرمانها من تشكيل أغلبية رقابية وتشريعية في البرلمان، ومن أجل المزيد من التحكم في العملية الانتخابية لتكون مخرجاتها ملائمة للحكومة، لتبقى مهيمنة على قواعد اللعبة السياسية، وتضمن بقاءها كأقوى لاعب في الساحة السياسية». ويرى السند أنّ قانون الصوت الواحد «قام بتجريف الحياة السياسية في الكويت، فلم يعد للقوى المختلفة هامش للعمل السياسي، إذ يكرس الصوت الواحد البعد القبلي والفئوي والطائفي، كما يعزز العمل الفردي في البرلمان، ويقضي على فرص تكوين تحالفات سياسية لمواجهة تفرد السلطة في الساحة». لكن القانون الذي يحظى برفض جماعي من قبل قيادات الكتل السياسية بعد أن قلّص من دورها، يحظى في الوقت ذاته بتأييد من قبل النواب المستقلين، الذين عادةً ما ينحدرون من قبائل صغيرة في الكويت، بعد أن أعطى قانون الصوت الواحد الفرصة لهذه القبائل للوصول إلى البرلمان للمرة الأولى في تاريخها. وأدى الصوت الواحد إلى تجزئة الأصوات الانتخابية التي تملكها القبائل الكبرى في البلاد، وتشتيت أصواتها، وبالتالي خسارة أغلب مقاعدها، فيما نظمت القبائل الصغيرة نفسها جيداً لتضمن وجودها في البرلمان.

تجري الانتخابات في 5 ديسمبر الحالي (ياسر الزيات/فرانس برس)

ناشط سياسي: القانون أعطى فئات منسية موقعاً بصناعة القرار

في السيطرة على الحكومة». من جهته، يقول مصدر حكومي رفيع المستوى لـ«العربي الجديد»، إنّ تعديل النظام الانتخابي وقانون الصوت الواحد «ليس خياراً مطروحاً على طاولة الحكومة أو القيادة السياسية في البلاد». ويرى أنّ «هذا القانون كان بمثابة نعمة من الله على الحكومة، لأنه قصم ظهر الكتل السياسية وسلبها قوتها، فلماذا تعيد الحكومة سلاح الكتل السياسية». ويعتبر المصدر أنّ «النواب القادمين لن يجتهدوا كثيراً في الضغط في هذا الإطار، لأنهم وصلوا عبر قانون الصوت الواحد، وكل ما يثار الآن دعاية انتخابية».

وتعود وقائع قانون الصوت الواحد إلى عام 2012، حينما قرر أمير البلاد الراحل، الشيخ صباح الأحمد الصباح، حلّ مجلس الأمة المنتخب آنذاك، والذي سيطرت عليه المعارضة التي عرفت باسم «كتلة الأغلبية»، وحاولت تمرير عدد من القوانين التي لم يوافق عليها أمير البلاد. وبعد حلّ البرلمان، قرر أمير الكويت إصدار مرسوم ضرورة لتعديل الأصوات الانتخابية، وفقاً للمادة 71 من الدستور الكويتي والتي تخول له إصدار قوانين ضرورية من دون الرجوع للبرلمان. وتم تقليص عدد الأصوات الممنوحة لكل مواطن من 4 أصوات إلى صوت واحد، مع إبقاء الدوائر الانتخابية على حالها، وذلك لإنهاء سيطرة الكتل السياسية المعارضة وعلى رأسها الكتل الإسلامية على البرلمان. وهو ما أدى إلى إعلان المعارضة أكبر مقاطعة للعملية الانتخابية في تاريخ البلاد، إذ قاطعت انتخابات عام 2012 الثانية، وانتخابات عام 2013، قبل أن تقرر العودة بشكل جزئي في عام 2016، بعد أن فرضت الحكومة الصوت الواحد بحكم الأمر الواقع.

وكانت المحكمة الدستورية الكويتية، وهي أعلى سلطة دستورية في البلاد، قررت في يونيو/حزيران عام 2013، وفي حكم وصف بـ«التاريخي»، تحصين مرسوم الصوت الواحد والتأكيد على دستوريته.

العملية السياسية في البلاد وعلى موقع في صناعة القرار». ويتهم السهلي معارضي قانون الصوت الواحد بأنهم «أنانيون على الصعيد الشخصي، ويحملون أيدولوجية معارضة للدولة وعابرة للحدود ويطمعون

حملات غير تقليدية

تُنظم الانتخابات في غياب اللقاءات الحاشدة والخيم الفخمة، بعد أن حظرت السلطات التجمعات خوفا من تفشي كورونا. ويشير كثيرون إلى أن القيود ستوفر المال على المرشحين. وقال المرشح علي العلي لـ«فرانس برس» إن «متوسط ما ينفقه المرشحون يصل إلى مئة ألف دينار كويتي (327 ألف دولار)». مضيفاً: «صحيح ان كورونا وفّر علينا مصاريف لفتح مقرات انتخابية وتنظيم مهرجانات، لكن الإنفاق زاد على وسائل الإعلام الإلكترونية والتقليدية».

■ معظم دول الخليج نددت باغتيال العالم النووي الإيراني، وهذا الموقف متوقع ولا يعبر بطبيعة الحال عن تضامن مع طهران بقدر قلق الخليجيين من تحول منطقتهم إلى ساحة لتصفية حسابات بين الإيرانيين والإسرائيليين. وإذا لم ينجح بايدن في إبرام اتفاق جديد مع طهران، فإن المخاطر على الخليج ستزداد.

■ نظام الإمارات يترك لنفسه خط رجعة مع #إيران، فيما يدفع #السعودية نحو تعميق خلافاتها مع #طهران... في 2015 عندما وُقع الاتفاق النووي بين أميركا وإيران، كان عبد الله بن زايد أول مسؤول يزور طهران ويعلن عن علاقات تاريخية متجذرة بين بلاده وإيران، وسيتكرر الأمر في عهد #بايدن...

■ من بين الدول التي طبعت كانت الإمارات الأكثر سقوطاً ومبالغة في إظهار مظاهر الفرح والاحتفاء بالتطبيع مع العدو!

■ فلسطين اختبار سياسي وأخلاقي لكثير من الأشخاص. نعم إنها القضية التي تُسقط الأقنعة وتكشف التناقض.

■ أليس من الطبيعي أن تشعر بالقهر، حين يسافر مسؤول في دولة مدججة بالثروات إلى بلد أجنبي لأجل العلاج؟
ما هو شعوره حين يفعل ذلك؟! ألن يتضاعف القهر حين تتوقع أنه ربما صادف أطباء مهرة من بلاده في تلك المشافي البعيدة، لأنهم وجدوا فيها فرصا أفضل؟! يا لهذا القهر الذي يداهمنا على كل صعيد.

■ أين المحاسبة بجريمة انفجار بيروت!!! جريمة مش لازم حدا يسكت عنها... خليكم عم تحكوا وما تنسوا. طالبوا بالمحاسبة وذكروا المجرم كل يوم بالجريمة يلي عملها.

■ محروم من أمه، محروم من ابنه، محروم من زوجته، محروم من أخوه، محروم من أكل نظيف، محروم من الشمس، محروم من العلاج، محروم من الزيارة، محروم من التريض، محروم من النوم على فراش مريح ونظيف، محروم من الدفء، محروم من العدالة، محروم من الحرية... اذكروهم... المعتقلين السياسيين الأبرياء في سجون السيسي.

■ كل واحد يقفل عليه باب شقته عشان البلد مجنونة شوية وبتقبض علي أي حد!

متابعة

نكسة مزدوجة لترامب

زاد تصديق أريزونا وويسكونسن على فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية من متاعب الرئيس دونالد ترامب، الذي يريد استنفاد كل الجهود القانونية لمواجهة خسارته

يتعرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى نكسات متتالية، إذ صادقت أريزونا وويسكونسن رسمياً على فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية في هاتين الولايتين المتأرجحتين في دعامة جديدة للانتصار الذي حقّقه على المستوى الوطني بمواجهة ترامب، فيما نقلت شبكة «سي أن أن» عن مستشارين في البيت الأبيض قولهما إن ترامب يعرف أنه هزم، لكنه سيواصل تحدياته القانونية حتى يتم استنفادها.

ومنذ الانتخابات التي جرت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، لا ينفكّ ترامب يقول إنّ الانتخابات شابتها عمليات تزوير واسعة النطاق، وهو بالتالي يرفض الإقرار بهزيمته على المستوى الوطني أمام بايدن، على الرّغم من أنّ عملية انتقال السلطة بين فريقيهما بدأت عملياً. ومعظم الولايات الحاسمة التي فاز بها بايدن، بما فيها بنسلفانيا وجورجيا، صدّقت من قبل على نتائجها.

وبالإضافة إلى نتائج الولايات التي ليست النتيجة فيها محل نزاع، ضمن بايدن أصواتاً في المجمع الانتخابي (يقترع في 14 يناير/كانون الثاني المقبل) تكفيه للفوز بالرئاسة.

وقال حاكم أريزونا الجمهوري دوغ دوسي، في تغريدة أمس الثلاثاء، «اليوم (أمس) وقّعنا على نتائج انتخابات 2020 في أريزونا»، الولاية التي يفوز فيها للمرة الأولى منذ 25 سنة مرشّح ديمقراطي بالانتخابات الرئاسية. وحقّق بايدن الفوز على ترامب في أريزونا (11 صوتاً في المجمع الانتخابي) بفارق ضئيل بلغ 10457 صوتاً من أصل نحو 3,5 ملايين مقترع. وقالت وزيرة شؤون الولاية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات كيتي هوبس إنّه «على الرّغم من التحدّيات غير المسبوقة، فقد انتصر أبناء أريزونا لديمقراطيتنا». وشدّدت على أنّ «هذه الانتخابات أجريت بشفافية ودقّة ونزاهة على الرّغم من الادّعاءات الكثيرة التي تزعم خلاف ذلك والتي لا تستند إلى أي أساس». كما صادقت الولاية على فوز الديمقراطي مارك كيلي في انتخابات مجلس الشيوخ.

كما أعلن حاكم ويسكونسن (10 أصوات في المجمع الانتخابي) توني إيفرز أنّه صادق بدوره على فوز بايدن في الانتخابات الرئاسية في هذه الولاية التي صوّتت في 2016 لترامب. والمصادقة رسمياً على نتائج الانتخابات الرئاسية لا تعني بالضرورة إغلاق الباب أمام إمكانية الطعن بها أمام المحاكم، إذ إنّ عدداً من الولايات، على غرار أريزونا مثلاً، يسمح بالطعن بالنتائج حتّى بعد المصادقة عليها.

ونقلت قناة «سي أن أن»، أمس، عن مستشارين في البيت الأبيض قولهما إنه على الرغم مما يغرّد به الرئيس ويقوله فإنه يرى لوحة النتائج ويفهم أنه ليس لديه فرصة للتمسك بالرئاسة. ورداً على سؤال عما إذا كان الرئيس يدرك أنه قد هُزم، قال مستشار، كان على اتصال مع ترامب حول استراتيجيته القانونية: «نعم، إنه يفعل ذلك».

وأضاف أن ترامب سيواصل متابعة تحدياته القانونية حتى يتم استنفادها، وأشار إلى أن تحديات ترامب الانتخابية محكوم عليها بالفشل، خصوصاً أنه لم يستطع تعديل نتائج ولاية واحدة، فكيف بعدد من الولايات؟ وقال إن ترامب يبدو وكأنه لا يزال يستطيع الفوز، لأنه يريد أن يصدق ذلك، لكنه أضاف أن الرئيس الجمهوري يدرك تماماً أنه خسر. وقال مستشار آخر في البيت الأبيض إن الرئيس فهم منذ بعض الوقت أنه من غير المرجح أن يتمكن من تغيير نتائج الانتخابات، لكن ترامب ببساطة لا يريد أن يقول ذلك بصوت عالٍ.

من جهة ثانية، بحث بايدن خلال مكالمة هاتفية مع رئيس الأرجنتين ألبرتو فرنانديز سبل تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية. وقالت الرئاسة الأرجنتينية، في بيان أمس الأول، إنّه «في مستهلّ الحوار هنّأ الرئيس الأرجنتيني الرئيس المنتخب على نتيجة الانتخابات الأخيرة، واعتبر فوزه فرصة عظيمة لإقامة علاقات أفضل لكي تلتقي الولايات المتّحدة مجدّداً بأميركا اللاتينية». وأوضح أن بايدن شدد على أنّ «القارّة تتمتّع بإمكانيات كبيرة، بديمقراطية قوية، ولدينا جدول أعمال واسع للعمل من كندا إلى الأرجنتين».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)